الفكر الاقتصادى

الاقتصاد Economics هو علم اجتماعى يتعامل مع كل المواضيع المادية المتعلقة بالمعيشة، ويقوم بدراسة وتحليل وتوزيع الموارد المتاحة. فالاقتصاد هو علم الاختيار لتحديد:

- ماذا ننتج؟

المستهلك والموارد المتاحة ومحددات الإنتاج يحددون المنتَج.

- كيف ننتج؟

آليات الإنتاج والتكنولوجيا المتاحة وتكلفتها يحددون الكيفية.

- مقدار الإنتاج؟

العرض والطلب يحددان الكمية والسعر أيضًا.

- لمن يكون الإنتاج؟

يتوقف على قدرة الفرد/الفئة على الشراء، ويتوقف أيضًا على ذوق المستهلك.

يتكون النظام الاقتصادى من وحدات إنتاجية، ووحدات استهلاكية. تشمل الوحدات الإنتاجية المنشآت التى تقوم بشراء واستئجار موارد الإنتاج أو خدماتها لإنتاج وبيع السلع والخدمات المختلفة، وقد تأخذ المشروعات عدة أشكال، مثل: الشركات المملوكة بالكامل للدولة، أو الشركات والمؤسسات العامة التى قد يشارك فيها القطاع الخاص أو الشركات المساهمة، أو الفردية، أو التضامنية، أو شركات التوصية. تتضمن الوحدات الاستهلاكية كافة الأفراد والأسر التى يتكون منها الاقتصاد والتى تمتلك بدورها الموارد الإنتاجية. فى سوق السلع والخدمات الاستهلاكية تقوم الوحدات الاستهلاكية بشراء السلع والخدمات التى تنتجها الوحدات الإنتاجية. تشكل أسعار السلع والخدمات الحلقة التى تربط بين البائعين والمشترين، كما أن قيمة تيار هذه السلع والخدمات تساوى عادة تيار النقود. أما فى سوق الموارد الإنتاجية، فيتدفق

تيار خدمات الموارد من الوحدات الاستهلاكية إلى الوحدات الإنتاجية فى صورة عمل (عمال وإداريين. . إلخ) وفى صورة رأس المال. الاتجاه العكسى يتمثل فى النقود التى تدفع فى صورة أجور، وفوائد رأس المال المستثمر، وأرباح. من التحليل السابق يتضح أن تداول النقود يتم بصفة دائمة بين الوحدات الإنتاجية والوحدات الاستهلاكية، فعملية بيع السلع والخدمات توفر النقود لدى المنشآت الإنتاجية لغرض شراء خدمات الموارد، كما أن عملية بيع أو تأجير خدمات الموارد توفر النقود لغرض شراء السلع والخدمات الاستهلاكية.

يصبح الاقتصاد علمًا عاديًا وغير ذى معنى إذا كانت احتياجات البشر محدودة، مع توافر المصادر بلا حدود بحيث تشبع احتياجات جميع البشر فى كل زمان وكل مكان. ولكن مع وجود الندرة فى الموارد والثروات الطبيعية، ومع وجود النهم الإنسانى، فإن علم الاقتصاد يتحول إلى علم مهم وأساسى لتدبير احتياجاتنا اليومية. لقد ساعد التقدم التكنولوجى فى تخفيف حدة الندرة - خاصة مع الزيادة المستمرة فى السكان.

إذا نحينا المذاهب الاقتصادية جانبًا، يمكن القول بوجود شكلين رئيسيين للتنظيم الاقتصادى وهما: الاقتصاد المخطط Planned Economy، والاقتصاد القائم على حرية العمل والمشاريع Free-Enterprise Economy. دائمًا تثار معضلة مهمة ورئيسية فى الفكر الاقتصادى وهى الاستثمار للمستقبل، وتقسيم الموارد المتاحة بين الاحتياجات اللحظية والاحتياج المستقبلى. تنشأ هذه المعضلة من باب الندرة أيضًا، فالطاقة التقليدية - مثل النفط والفحم - ستؤول مصادر إنتاجها فى المستقبل إلى النضوب، وعليه تثار دائمًا قضايا الاستهلاك من هذه المصادر، إما بالترشيد فى الاستهلاك أو الاتجاه إلى مصادر الطاقات الجديدة والمتجددة - مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحية والطاقة الهيدروليكية - أو مراعاة الاتجاهين معًا. مثال آخر: هل تخصص الشركة أو المؤسسة اعتمادًا ماليًا كبيرًا لمجال التدريب من أجل تحسين

نظم العمل فى المستقبل، أو توجه الاعتمادات المالية إلى التوسع الرأسمالى. إن علم الاقتصاد يتعلق بالمستقبل، وإن كان ينظر إلى الماضى، فمن أجل اكتساب خبرات تفيده فى التطبيق المستقبلى يجب أن يهتم بالتدريب ورفع كفاءة نظم العمل والإدارة.

لم يكن الفيلسوف الإغريقى أفلاطون على خطأ تمامًا فى الصورة المجازية التى ساقها للذهن، كسائق عربة يقودها حصانين توأمين هما العقل والعاطفة. بعد آلاف السنين لم يدرك معظم الاقتصاديين أنه بالرغم من مقولة أفلاطون، فإن أحد الحصانين - وهو العقل هزيل وضعيف، والآخر - وهو العاطفة - قوى ومسيطر. إن معظم البشر لا يطيقون الحسابات العقلانية على القرارات الاقتصادية، ولا يتحكم فى حياتهم النماذج الرياضية التى يكون هدفها هو معظمة دالة المنفعة Optimize the Objective Function للفرد أو للمجتمع أو للدولة. إن الكثير من البشر تقودهم العاطفة فى اتجاه بعيد عن المسار الاقتصادى. لذا اهتم الباحثون حديثًا بما يسمى "علم الاقتصاد السلوكى"، لتحليل سلوك الأفراد والجماعات فيما يخص المجال الاقتصادى من اتخاذ قرارات اقتصادية، أو قدرة تقبل المخاطرة، أو تطبيق مفهوم القيمة المتوقعة Expected Value، بمعنى المردود المحتمل لمسار عمل معين، مضروبًا بفرصة نيله أو احتمال حدوثه. إن الآثار التى تنتج عن إصدار قرارات لتغيير الظروف القائمة تلعب دورًا أساسيًا فى كل من الفكر والسلوك الاقتصادى، ويشير الاقتصاديون إلى مثل هذه القرارات بأنها قرارات حدية Marginal Decision. إن الاختيارات الحدية تشمل كل الآثار الناتجة عن الإضافات الصافية أو النقص الصافى فى مستوى الظروف القائمة. تؤدى القرارات الاقتصادية غالبًا إلى آثار ثانوية بالإضافة إلى الآثار المباشرة، والقرار الجديد يكمن فى الأخذ فى الاعتبار الآثار الثانوية أو ما يسمى بالآثار غير المباشرة، أو التأثير الجانبى Side Effect للقرار والذى قد يؤثر بالسلب أو بالإيجاب على اتخاذ القرار. هناك حقيقة فى الاقتصاد تقول: إن اختيار فعل

شيء ما يعنى فى نفس الوقت اختيار عدم فعل شيء آخر، وعليه فإن اتخاذ القرار فى عالم الواقع يتأثر بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost من منطلق أن ترجيح اختيار ما يتغير عكسيًا مع تكلفته بالنسبة لمتخذ القرار، كمثل الارتباط الإيجابى مع الفائدة العائدة منه.

يعتبر إجمالى الناتج القومى Gross National Product هو مقياس للنبض الاقتصادى للدولة. والناتج القومى الإجمالى هو القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التى أنتجتها الدولة خلال فترة زمنية محددة وهى سنة فى العادة. إن المقصود بالسلعة النهائية، السلعة التى بين يدى مستخدمها النهائى، والقيمة السوقية للمنتج النهائى هى الكمية المضافة Value Added لقيمة السلعة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، من أجور عمال ومصروفات إدارية، وأرباح رأسمالية. إن الناتج القومى الإجمالى هو مقياس للإنتاج الجارى، وعلى ذلك فإن تبادل السلع أو الأصول التى تم إنتاجها خلال فترات زمنية سابقة لا تدخل فى حساب إجمالى الناتج القومى الجارى. هناك طريقتان لحساب إجمالى الناتج القومى أولهما عن طريق جمع كل ما ينفق على السلع والخدمات المشتراة، والطريقة الثانية من خلال حساب تكاليف إنتاج وعرض تلك السلع والخدمات.

واكبت الثورة الصناعية فكرًا إنسانيًا جديدًا فى مجال وضع خطط اقتصادية لتنفيذ المشروعات. تستخدم حديثًا فى التخطيط الاقتصادى برامج المعظمة Optimization Programming للوصول إلى الحد الأعلى للفائدة Profit Maximization أو الوصول إلى الحد الأدنى للتكلفة Cost Minimization. فى العادة تتكون العناصر الرئيسية للخطة من:

- الأهداف النهائية للخطة.
- اختيار السياسات والبرامج والمسارات التى توصل إلى الأهداف الموضوعة.

- مصادر تنفيذ الخطة: من تكنولوجيا، وتمويل، وقوى بشرية، وخلافه.
- الإجراءات التنفيذية للخطة.
- المراجعة والتقييم.

يعتبر التخطيط Planning من أهم وظائف الإدارة، لتشكيل وتحقيق الأهداف التى تتحول بعد ذلك إلى خطط محددة ومشروعات إنتاجية أو خدمية. بجانب التخطيط يأتى نظام الفحص والمراقبة والتحكم Control System والذى يقوم بعمل إشارة تنبيهية فى حالة اختلاف الأداء الفعلى عن الخطة الموضوعة على محورى الوقت والتكلفة، أو حالة تطبيق أى معايير أخرى فعالة وضرورية لإنجاز العمل بدقة وكفاءة. فى حالة وصول انحراف الأداء الفعلى عن الخطة الموضوعة لدرجة غير مقبولة للإدارة ستقوم الإدارة بأخذ قرارات تصحيحية لتوفيق الأداء الفعلى مع الخطط الموضوعة.

نبذة تاريخية:

اشتقت كلمة اقتصاد Economy فى اللغات الأوروبية من كلمتين فى اللغة اليونانية القديمة وهى Oikos بمعنى منزل، Nemein بمعنى إدارة، وذلك لإرجاع فضل علم الاقتصاد إلى المرأة كمدبرة للمنزل بالرغم من عدم وجود رائدات فى الاقتصاد - لا فى العصر القديم أو فى العصر الحديث. ولكن ربما يكون السبب اتجاه المرأة للشراء والصرف والإنفاق، الذى قد يؤدى إما إلى إنعاش قطاع الأعمال أو إلى تدهور النشاط الاقتصادى.

بدأ الإنسان نظامه الاقتصادى البدائى من عملية الإنتاج/الاستهلاك اللحظية، صيد الحيوانات والأسماك بغية الاستفادة من لحومها فى الطعام، واستخدام عظامها فى تصنيع بعض الأدوات البدائية أو التزين بها. ثم بدأت المرحلة الثانية عندما عرف الإنسان الاستيطان والزراعة والحصاد وتخزين الغلال، ثم كانت عمليات التجارة البسيطة من خلال التبادل السلعى. كانت نقطة التحول الثانية بعد الزراعة، هى عمليات التصنيع والإنتاج بكميات

وافرة، وبظهور الثروة الصناعية بدأ المفكرون فى استنباط نظريات اقتصادية ناتجة عن ملاحظاتهم من العمليات التجارية الجارية فى الأسواق ومن مراحل التصنيع المختلفة، بدءًا من الحصول على المواد الخام وحتى إكمال عملية التصنيع ثم التخزين أو البيع. قبل قيام الثورة الصناعية، كان استعمال أو استهلاك السلع، والمواد الغذائية الأولية، وبعض العصائر أو المشروبات الروحية، وبعض الملابس أو أشياء أخرى قليلة، هى المتاحة لأقلية حاكمة صغيرة وأتباعهم. كان الاستهلاك الأكبر فى مجال الخدمات الذى كان يقوم به أرقاء الأرض والعبيد.

كان الاقتصاد فى عصور الحضارات القديمة قائمًا على استعمال وتبادل السلع، وكذلك الخدمات التى كان يقوم بها عادة العبيد. كانت المجادلات الأخلاقية - فيما يخص الرقيق - لها الأولوية والأهمية عن المسائل الاقتصادية، فذهب الفلاسفة فى تأكيد التبرير الأخلاقى للرق وشروط معاملة الرقيق، أو كما يقول أرسطو فى دفاعه عن العبودية: (إن الرقيق هم بحكم الطبيعة النوع الأدنى، ومن الخير لهم مثل ما هو لكل الفئات الأقل شأنًا، أن يكونوا تحت حكم الأسياد. . . والحقيقة أنه ليس هناك فرق كبير بين استخدام الرقيق واستخدام الحيوانات المستأنسة). كانت الفائدة على القروض مشكلة أخلاقية - أيضًا - بالنسبة للحضارات القديمة. يقترض الناس الأموال ويدفعون فائدة لسببين، أولهما أنهم يريدون أن تكون لديهم سلع رأسمالية (مثل المنازل والحيوانات الأليفة)، أو رأس مال تشغيلى مثل الآلات والمعدات والسلع التى فى مرحلة التصنيع وذلك بغرض إتمام عملية التصنيع أو التجارة لتحقيق مكاسب والحصول على أرباح. أما السبب الثانى لدفع الفائدة هو رغبة الفرد لإشباع احتياجاته فيقترض من شخص آخر موسر بفائدة، وفى هذه الحالة لا ينظر إلى الفائدة كتكلفة إنتاج وإنما هى "ربا" يفرضه الأسعد حظا والأكثر مالا على الفقير المحتاج.

كانت النقود فى العصور القديمة هى مجرد سلعة تشغل دورًا وسيطًا فى

عملية تبادل السلع، بسبب قابليتها للتقسيم وتوفرها بقدر كاف، فقد كانت المعادن الثمينة فى ذلك الوقت، مثل: الذهب والفضة والنحاس تسك لإصدار النقود. لم توجد نظرية للأسعار فى العصور القديمة، فالأسعار تشتق بطريقة أو بأخرى من تكاليف الإنتاج التى لم يكن لها معنى منظور فى الأسر القديمة المالكة للعبيد.

قد يرجع التاريخ المبكر للنقود إلى الحضارة الفرعونية، فقد استخدم قدماء المصريين منذ حوالى أربعة آلاف وخمسمائة عامًا الحلقات المعدنية كنقود. أيضًا عرفت الحضارات البابلية، والفينيقية النقود المعدنية، والتى انتشرت وازدهرت فى ليديا فى غرب آسيا الصغرى فى القرنين السادس والسابع قبل الميلاد. يعتقد المؤرخون أن طبع النقود الورقية بدأ فى الصين فى بداية التاسع الميلادى، فقد كتب الرحالة ماركو بولو بعد عودته من الصين عام ١٢٩٥م أن كبولا خان قد أصدر أوراقًا مالية من الجلد الرقيق المشابه للورق. لم تصدر الأوراق المالية فى أوروبا إلا فى نهاية القرن الثالث عشر بعد انتشار صناعة الورق.

كانت الفضة والذهب كمعادن يستخدمان لسك النقود، ثم استخدمت بعد ذلك السبائك المعدنية من هذين المعدنين الثمينين. يرجع جذور تطور النقود والأعمال المصرفية إلى إيطاليا فى الفترة من القرن الثالث عشر إلى القرن السادس عشر، فى فينسيا أولا ثم مدن وادى نهر البو الذى ينبع من جبال الألب ويجرى شرقا مارا بتورينو ويصب فى بحر الأدرياتيك. كان للاقتراض وما يترتب عليه من إصدار للنقود شكل آخر مختلف عما يحدث فى العصور الحديثة، فبدلا من الوديعة التى يمكن تحويلها كان يوجد ما يسمى إعطاء أمر أى إعطاء تعليمات كتابية أو إصدار شيك مصرفى. كان فى استطاعة المقترض أن يحصل على قرضه فى شكل أوراق بنكية (بنكنوت)، وكانت هذه الأوراق تؤكد أن لديه المعدن المقابل لها مودعًا فى البنك، وأن باستطاعة متلقيها عندئذ أن يذهب إلى البنك للحصول عليها، أو تحويلها إلى

مورد آخر أو مقترض آخر، مع الاحتفاظ بالنقود المعدنية فى أقبية البنك.

منحنى آخر من منحنيات الفكر الاقتصادى وهو عصر التجار بصورته الحديثة نسبيا، والذى يسمى بالرأسمالية التجارية وأحيانا بالمركنتيلية. يمتد هذا العصر لمدة ثلاثمائة عام، منذ حوالى منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، أى ينتهى ببداية الثورة الصناعية فى أوروبا - خاصة فى بريطانيا - وقيام الثورة الأمريكية والإعلان الأمريكى للاستقلال فى عام ١٧٧٦ . لم تكن المركنتيلية نظامًا فكريًا أو مذهبًا فلسفيًا، وإنما كانت نتيجة تطبيقات عملية لرجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال فى ذلك العهد. كانت السفن فى تلك الأيام تقوم بنقل المنتجات والسلع، وظهرت البنوك لأول مرة فى إيطاليا ثم بعد ذلك فى أوروبا الشمالية. أصبح للتاجر شخصية مميزة جديرة بالاحترام، بعد أن كان متواريًا فى العصور الوسطى لأوروبا، لذلك كان للتاجر احترامه ومقامه المميز فى المدن التجارية الأوروبية. لم يكن كبار التجار مجرد ذوى نفوذ لدى مراكز الحكم وإنما كانوا هم أصحاب اتخاذ القرارات. زاد من قوة قطاع التجارة اكتشاف العالم الجديد فى قارة أمريكا واستراليا. كانت أول رحلات كشف أمريكا والشرق الأقصى فى عام ١٤٩٢م، والتى قام بها كريستوفر كولمبس، ثم توالت الرحلات الاستكشافية بواسطة فاسكو دى جاما وآخرين. كانت من نتيجة هذه الرحلات تدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الأراضى المكتشفة ومن الشرق الأقصى (الصين والهند). كان من أثر تدفق المعادن إلى أوروبا حدوث ارتفاع عام فى الأسعار، وظهور نظرية كمية النقود Quantity Theory of Money، والتى تربط الأسعار بالمعروض من النقود فى حالة ثبوت حجم التجارة.

تعتبر سياسة الإغراق من أهم المشاكل التى واجهت كثير من دول العالم. كتب د. نبيل حشاد فى كتاب "الجات ومنظمة التجارة العالمية" وتعرض اتفاقية الجات لسياسة الإغراق ورسوم التعويض: (يقصد بالإغراق قيام دولة

بتصدير منتج معين بسعر يقل عن قيمته المعتادة أو يقل عن السعر المقابل لناتج مماثل يباع فى دولة التصدير. ويمكن للدولة المستوردة أن تكافح عملية الإغراق عن طريق فرض رسم معين لمكافحة الإغراق، بحيث لا يزيد هذا الرسم على الفرق بين سعر السلعة المصدرة وسعر السلعة المماثلة فى السوق المحلية للمصدر. ويجوز إخضاع الدعم الحكومى على صنع أو سلعة أو إنتاجها أو تصديرها بما يؤدى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة الصادرات أو خفض الواردات لرسوم تعويض، ورسم التعويض تفرضه الدولة المستوردة لإفساد أثر الدعم المقدم من المصدر، ولا يجب أن تتجاوز قيمته مبلغ الدعم. وتقتصر مكافحة إغراق السوق ورسوم التعويض على الحالات التى تسبب فيها الواردات ضررا ماديا لصناعة محلية). يعتبر موضوع الدعم والرسوم التعويضية من الموضوعات التى تمت مناقشتها فى اجتماع أورجواى، وقد تم وضع ضوابط وأسس لاستخدامها.

تذهب نظريات التجارة الخارجية إلى إمكانية استفادة الدول من تقسيم العمل الذى يؤدى إلى الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية وزيادة الكفاءة الإنتاجية. شهد العقدين الماضيين انفتاحا تجاريا وماليا بين الدول على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية. ساعد اندماج كثير من الدول النامية فى الأسواق العالمية قيامها بتحرير أسواقها المالية مما أدى إلى تدفق رءوس الأموال إليها للاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة لديها. قامت كثير من الدول النامية بإزالة العوائق التى تحد من تدفق رأس المال بقبولها الالتزامات المتعلقة بقابلية الحساب الجارى للتحويل. شجع الإصلاح الاقتصادى الذى انتهجته الكثير من الدول النامية ودول أوروبا الشرقية التى كانت تسير فى درب الاتحاد السوفيتى سابقا، إلى قيام الدول الصناعية المتقدمة بإنشاء فروع لمصانعها فى هذه الدول تمهيدًا لانضمام بعض من دول أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبى بعد تحقيق المؤشرات التى تؤهلها للانضمام.

نشأت النظريات الاقتصادية من كيفية تصرف الإنسان فى مواجهة مشكلة

الندرة، وفى استجابته للتغيير. لما كانت الموارد الإنتاجية التى تستخدم فى إنتاج السلع محدودة، فإن السلع والخدمات تعتبر أيضا محدودة، وعلى العكس من ذلك فإن رغبات الإنسان واحتياجاته الأساسية والترفيهية غير محدودة، كل هذه الحقائق تصنع عنصرين أساسيين فى علم الاقتصاد وهما: الندرة Scarcity، والاختيار Choice. والندرة هى اصطلاح يستخدمه الاقتصاديون لإيضاح أن رغبة الإنسان فى شىء ما تفوق المتاح منه فى الطبيعة، لذا فإن الإنسان فى صراع دائم مع الطبيعة لإشباع حاجته. إن الندرة تفرض قيودًا على قدراتنا، ولكن يمكن استخدام مهارات الإنسان فى إنتاج سلع اقتصادية، فالطاقة البشرية تعد دائمًا أحد مقومات إنتاج السلع الاقتصادية. الاقتصاد كما بين رائد الاقتصاد الحديث جون كينز: (وسيلة أكثر منه نظامًا، إنه جهاز يعتمد على العقل، وأسلوب فنى يستند إلى التفكير الذى يمكن صاحبه من استخلاص نتائج صحيحة). ظهر فى الفكر الاقتصادى ثلاث نظريات رئيسية وهى الرأسمالية، والشيوعية، والاشتراكية، لكل منها مزاياها وعيوبها، ولكل منها مؤيديها ومناهضيها.

الرأسمالية Capitalism

إن الرأسمالية هى نموذج أو نظام من النظم الاقتصادية، يكون فيها رأس المال ملكية خاصة، ويستخدم فيها رأس المال فى حرية كما يشاء المالكين من أجل جنى الأرباح من مشاريعهم الاقتصادية. وتفترض كل أشكال الرأسمالية وجود أسلوب فعال لتبادل السلع والخدمات وكذلك وجود نظم مالية Financial ونقدية Monetary من أجل بناء نظام اقتصادى متكامل. يعنى الاقتصاديون بمصطلح رأس المال - والذى يستخدم فى جميع النظم الاقتصادية:

١- رأس المال المادى، من خدامات طبيعية، ومعدات تستخدم فى عمليات التصنيع والخدمات.

٢- رأس مال نقدى متاح للاستثمار فى شكل سلع.

فى الواقع إن الرأسمالية ليست بمصطلح حديث، فبالرجوع إلى العصور القديمة، نجد أن تصنيع الإنسان لأدواته البدائية وعملية الصيد والرعى كانت كلها مشروعات خاصة، بالرغم من وجود الخدمات، أو الحيوانات والأسماك لجميع البشر كمشاع عام. وتطورت الملكية الخاصة مع تعرف الإنسان على الزراعة، وفى عصور اكتشافه للمعادن واستخدامها فى تصنيع معداته.

عرف العربى الملكية الخاصة فى التجارة ورعى الأغنام والإبل، وطورت الحضارتين الإغريقية والرومانية الرأسمالية فى الإنتاج والتجارة. بعد انحدار الحضارة الرومانية تقلصت فى أوروبا العناصر الرئيسية لقيام الرأسمالية بصورتها القديمة وأهمها التجارة والصناعات البسيطة. مرت قرون عديدة قبل انتعاش المدن الأوروبية بالتجارة والتصنيع فى المجال غير الزراعى، وتبادل السلع بين المدن والمقاطعات المختلفة. استمر ازدهار الرأسمالية خاصة فى أوروبا الغربية تحت نظام المركنتلية Mercantilism فى أوروبا خلال تدهور النظام الإقطاعى، وذلك لتعزيز ثروات الدولة من خلال نظام حكومى صارم لجميع قطاعات الاقتصاد، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية بتكوين الشركات متعددة الجنسيات فى المستعمرات خارج قارة أوروبا خاصة فى آسيا وأفريقيا. تميزت المركنتلية عن النظام الرأسمالى الصرف - الذى يعطى الحرية الكاملة لتصرف رأس مال دون قيود أو تحكم الحكومة - بأنها كانت نظامًا رأسماليًا له سياسات رأسمالية وطنية تحت سيطرة الدولة.

خلال القرن التاسع عشر تطور مذهب الاقتصاد الحر بواسطة مفكرين فرنسيين، هم أتباع رائد الاقتصاد السياسى الفرنسى فرنسوا كينيه Quesnay. يعتبر كينيه الذى عاش فى القرن الثامن عشر هو مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية Physiocratic فى الاقتصاد، والتى نادت بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هى مصدر الثروات. فى عام ١٧٥٨ نشر كينيه جداوله الاقتصادية Economic Tables، أو ما تسمى حاليا (بجداول المدخلات والمخرجات)

Input / Output Tables. تبين هذه الجداول العلاقات المتبادلة بين العوامل التى تؤثر فى الاقتصاد، وبإدارة هذه العوامل يمكن معظمة Optimize الاقتصاد الكلى Macro Economy للدولة. كمثال لتوضيح هذه الجداول، فإن الحديد مثلا هو عنصر يدخل فى مجال بناء المساكن والكبارى ومحطات القوى، . . . . إلخ، والكهرباء عنصر فى إنتاج الحديد وفى الزراعة وفى إنتاج الأسمنت، . . . . إلخ، والأسمنت عنصر فى صناعات أخرى، وهكذا يتكون جدول المدخلات والمخرجات من عناصر ترتب أفقيًا وتوضع بنفس الترتيب رأسيًا. ثم توضع قيم العناصر التى تدخل فى إنتاج العناصر الأخرى، ويشكل إجمالى قيم العناصر رأسيا وأفقيا الناتج القومى فى فترة معينة - عام مثلا. إن تغيير أى من هذه العناصر يؤثر فى إجمالى الناتج القومى، فزيادة إنتاج الحديد بمقدار وحدة إنتاج - طن مثلا - يزيد إجمالى الناتج القومى بقدر معين، وتخفيضه يؤدى بالطبع إلى تخفيض الناتج القومى. يمكن من خلال التغيير والتبديل والمناورة Manipulation فى إنتاج جميع عناصر الاقتصاد الكلى تحت محددات معينة Constrains مثل العمالة ورأس المال والتكنولوجيا المتاحة، الوصول إلى قيم العناصر التى تعطى أكبر ناتج قومى.

ذهب الفيزيوقراطيين إلى أن القوانين الطبيعية Natural Laws التى اكتشفت بواسطة العالم البريطانى إسحق نيوتن والعلماء الآخرين، قد تطورت لتفسير ظواهر العالم الطبيعى. اعتقد الفيزيوقراطيين أنه من الضرورى إزالة القيود الزائفة والاصطناعية من السلوك الفردى، مع حرية البيع والشراء أى حرية التجارة، وذلك لتحقيق هذا النظام الطبيعى الذى نادى به العلماء.

نادى الفيزيوقراطيين أيضًا بخفض أنشطة الدولة فى مجالات: الملكية الخاصة، والإدارة الحكومية، وفى أداء العمل الجماعى. أطلق على هذا المذهب: سياسة عدم التدخل (Laissez-Faire Laisser Passer)، أى مبدأ عدم التدخل الحكومى فى الشئون الاقتصادية للدولة إلا بمقدار ما يكون ذلك التدخل ضروريا للحفاظ على الأمن وحقوق الملكية الشخصية. أمدَّ مذهب

سياسة عدم التدخل الاقتصادى المشهور آدم سميث الأساس اللازم لتطوير فلسفة شاملة عن الرأسمالية.

فى عام ١٧٧٦ ميلاديا، نشر الفيلسوف والاقتصادى الاسكتلندى آدم سميث كتابه المشهور: ثروة الأمم، أو تحت العنوان الكامل (بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم) (An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth) والذى انتقد فيه التحكم الاقتصادى فى الفكر المركنتلى، كما عبر فيه عن استحسانه لأفكار الفيزيوقراطيين عن سياسة عدم التدخل. عاش آدم سميث فى القرن الثامن عشر كمؤسس للمدرسة الكلاسيكية فى الاقتصاد السياسى. نادى سميث بأن تقوم الدولة بتخفيض القيود على التجارة والأسعار إلى أقل ما يمكن. بدأ سميث مجادلاته فى اعتبار العمالة أساس الإنتاج، وبمسايرة الرأى بأن للعمال أهمية فى تحسين مستوى المعيشة، ولكنه انتقد تأثيرهم المعنوى والعقلانى السلبى على المجتمع. آثار سميث التساؤل الشهير عن توزيع الإنتاج بين الأفراد. مناديا بقانون العرض والطلب وتحديد الأسعار بصفة عامة من خلال هذا القانون. كانت مسألة الأسعار تحير سميث من المفهوم الاقتصادى، فإن أفضل الأشياء وأكثرها جوهرية مثل "الماء" يمكن أن يحصل عليه مجانًا أو بسعر زهيد، فى حين أن الماس الذى لا ضرورة له إلا فى الزينة يباع بأعلى الأسعار. أجاب مفهوم "المنفعة الحدية" - والذى ظهر فيما بعد - عن هذا التساؤل، فمنفعة الماء تتناقص نتيجة لوفرته، على حين أن منفعة الماس تظل عالية نتيجة لندرته، وفى صحراء لا ماء فيها لإنسان ظمآن يصبح للماء قيمة أكبر من الماس، فالندرة هى أساس الاقتصاد وظهوره كعلم أساسى فى حياتنا الحالية. جادل سميث فى المفهوم التقليدى للأسعار مناديًا بتطبيق "الأسعار الطبيعية"، أى السعر الذى يحدده السوق وفقًا للعرض والطلب وبدون تدخل خارجى من الدولة أو الأفراد أو أى جماعات ضاغطة.

كان من رأى آدم سميث أن السعى إلى المصلحة الذاتية بصورة فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام، ومن أشهر أقواله: (إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو الخباز، وإنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم وإنما نخاطب حبهم لذواتهم.. إن الفرد فى هذه الحالة كما فى حالات أخرى كثيرة تقوده يد خفية نحو تحقيقه غاية لم تكن جزءًا من مقصده.. وأنا لم أعرف أبدًا أن خيرًا كثيرًا تحقق على أيدى من يسعون إلى الخير العام). انتشر تعبير "اليد الخفية" وأصبح أشهر استعارة فى الفكر الاقتصادى فى ذلك الوقت. كانت فلسفة آدم سميث للرأسمالية الصرفة بالحرية التامة للتنافس فى مجال العمل، ومن خلال هذا التنافس يحصل المجتمع على معظمة اقتصاده.

وضع سميث مفهوم قيمة الاستعمال جانبًا مع التأكيد على قيمة التبادل، على أساس التعريف المتداول لها وهو نظرية (كمية العمل) Labour Theory of Value، فقيمة أى شىء يمتلكه الإنسان تقاس فى النهاية بكمية العمل التى يمكن أن يبادل بها. إن قيمة أى سلعة - بالنسبة للشخص الذى يمتلكها - تكون مساوية لكمية العمل التى تمكنه من شرائها أو وضع يده عليها، ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقى لجميع السلع التى لها قيمة قابلة للتداول. كتب سميث فى الكلمات الافتتاحية لكتاب (ثروة الأمم): (إن ما تمتلكه أمة ما من فضة أو ذهب ليس هو مقياس ثروتها، ذلك أن العمل السنوى لكل أمة هو المصدر الذى يزودها ابتداء بكل ضرورات الحياة ووسائلها... كما أن الثروة تزيد بمقدار المهارة وحسن الأداء فى قوة العمل، وأيضًا بالنسبة بين عدد من يستخدمون فى عمل مفيد، وعدد من لا يستخدمون على هذا النحو). مع حتمية العمل لتعظيم الاقتصاد، حث سميث على ترشيد الإنفاق الترفى، والتقطير فى المصروفات الشخصية، وقصر أنشطة الدولة على النهوض بأعباء الدفاع، وإدارة العدالة، والقيام بالأشغال العامة الضرورية، كما أكد على حق الدولة فى جباية الضرائب، ولكن يجب أن تكون مناسبة وغير مرهقة فى تقديرها وتحصيلها.

بعد وفاة آدم سميث برز ثلاثة اقتصاديين كان لهم أثرا مهما فى الفكر الاقتصادى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهم الفرنسى جان ساى، والبريطانيان توماس مالتس ودافيد ريكاردو، والذين سعوا لتحسين آراء سميث وجعل الفكر الاقتصادى متمشيًا مع الثورة الصناعية التى اجتاحت أوروبا. بدأ ساى بتحسين صورة المنظم Business Developer الذى يتصور مشروعا ما ويتولى مسئولية تنفيذه. يرى ساى أن "المنظم" هو القوة المحركة للتعبير والتحسين فى الميدان الاقتصادى. كتب جون جالبريث عن ساى فى كتابه "تاريخ الفكر الاقتصادى": (كان مؤدى قانون ساى أنه من إنتاج البضائع يأتى مجموع فعال - أى ينفق من الناحية الفعلية - للطلب يكفى لشراء العرض الكلى للبضائع، لا أكثر ولا أقل. لذلك لا يمكن أن يوجد فى النظام الاقتصادى ما يعتبر إفراطًا عامًا فى الإنتاج... من سعر أى ناتج يباع يأتى عائد فى شكل أجور أو فائدة أو ربح يكفى لشراء ذلك الناتج، ويحصل عليه جميعه شخص ما، فى مكان ما... لذلك لا يمكن أن يوجد فى أى وقت نقص فى الطلب، وهو المقابل للإفراط فى الإنتاج، ومن الممكن أن يكون هناك أشخاص يدخرون، لكنهم سوف يستثمرون، وبذلك يظل الإنفاق مكفولا). رفض مالتس آراء ساى، كما شهدت العقود التى تلت ذلك فترات متكررة من الأزمات والكساد، فكانت البضائع لا تباع، وكان العمال لا يجدون فرص عمل، وواجه الاقتصاديون هذا الوضع بمفهوم وجود دورة اقتصادية. ظل قانون ساى سائدًا حتى وقع الكساد الكبير فى النصف الأول من القرن العشرين - قبل نشوب الحرب العالمية الثانية - فغيرت آراء الاقتصادى جون كينز الاعتقاد فى صحة قانون ساى. بنهاية عهد (قانون ساى) تراجعت مكانة التوزيع والأسعار والأجور والقيمة ومفاهيم أخرى من الفكر الاقتصادى القديم، وحلت مكانها إدارة الطلب الكلى التى يجب أن تضطلع بها الحكومات مباشرة، أو من خلال البنوك المركزية لزيادة الدخل والقوة الشرائية أو إنقاصهما. بمعنى آخر تربع الاقتصاد الكلى Macroeconomics عرش الاقتصاد بدلا من الاقتصاد الجزئى

Microeconomics الذى ساد من قبل.

كان إسهام مالتس الأساسى هو القانون الذى رأى أنه يحكم نمو السكان مع تأثيره على الكيفية التى تحدد بها الأجور. كانت استنتاجات مالتس الأساسية هى أن السكان يزيدون عندما تسمح بذلك وسائل المعيشة وفقًا لمتوالية هندسية، فى حين أن زيادة الأغذية تسير وفقًا لمتوالية حسابية، وإن هذا الفارق سيستمر مما يترتب عليه أن النمو السكانى سيفوق الإمدادات الغذائية ما لم تكن هناك عوامل تحد من عدم زيادته. عدد مالتس بعض العوامل المختلفة لعدم زيادة السكان مثل الوازع الأخلاقى، والبؤس، والموت جوعًا، والمرض والحروب. اقترح مالتس أيضًا تأخير سن الزواج كحل مساعد للمشكلة السكانية، وعدم الوصول إلى مرحلة الانفجار السكانى.

اعتقد ريكاردو أن العوامل التى تحدد قيمة الناتج أو سعره تتمثل فى فائدته/ منفعته، وأن هذه القيمة تنبع إما من الندرة أو من كمية العمل اللازمة للحصول عليه. كانت وجهة نظر ريكاردو بالنسبة للأجور هى: (الثمن اللازم لتمكين الكادحين الواحد بعد الآخر، من البقاء، ومن استمرار وجود عنصرهم، دونما أى زيادة أو نقصان). كان الفكر الراسخ لديه بالنسبة لآليات سوق العمل: (عندما يزداد عدد الكادحين نتيجة للتشجيع الذى تعطيه الأجور المرتفعة لزيادة السكان، فإن الأجور تتجه للانخفاض من جديد إلى سعرها الطبيعى، بل إنها تنخفض كرد فعل فى بعض الأحيان إلى ما دون هذا السعر). كان ريكاردو يعتقد أن ضخ رأس المال والتكنولوجيا فى الاقتصاد، وما يترتب على ذلك من أثر صعودى على السعر السوقى للعمل، يمكن أن يستمر بلا نهاية. كان ريكاردو معروفًا بسبب قانونه الحاكم الذى يذهب إلى أن البؤس أمر حتمى لمن يعيشون فى ظل الرأسمالية، وأن الأجور شأن كل العقود الأخرى، يجب أن تترك للمنافسة العادلة والحرة فى السوق، وألا تكون محكومة بالتشريع.

صاحب التطور السريع فى الثورة الصناعية فى إنجلترا خاصة فى الربع

الأخير من القرن الثامن عشر والتى امتدت حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، صعاب اقتصادية ومشاكل اجتماعية. أدى التحول من النشاط الزراعى إلى تربية الأغنام - بغرض تحويل أصوافها إلى ملبوسات - إلى انخفاض ملموس فى الطلب على العمال الزراعيين. لم تستطع المصانع فى ذلك الوقت امتصاص القوى العاملة المهاجرة من الريف إلى مراكز الصناعات، خاصة بعد أن حلت الآلات والماكينات محل الأيدى العاملة فى العمل والإنتاج بكميات كبيرة واقتصادية، أدت البطالة فى إنجلترا إلى تدنى الأجور وزيادة ساعات العمل، وكذلك إلى أحوال معيشية شاقة وتعسة لطبقة العمال من رجال ونساء وأطفال. كان من نتيجة التدهور فى المستوى المعيشى وقسوة رأسمالية الثورة الصناعية الى انتشار الفكر الاشتراكى وبزوغ المذهب الشيوعى الذى تنبأ بأنه من خلال التقلب فى الدورة الاقتصادية سيصبح نشاط العمل - فى المجال الصناعى والتجارى - عسيرًا وسيزداد سوءًا، تنبأ ماركس أيضًا بأن البؤس الذى سيغشى الطبقة العاملة سيؤدى إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالى وإحلال نظام اشتراكى بدلا منه. خيب المستقبل آمال الشيوعيين والاشتراكيين، فقد أدى التطور الرأسمالى فى إنجلترا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى أوضاع اقتصادية مخالفة لتنبؤات ماركس، فمن خلال سياسات حكومية كانت لا تتدخل فى النشاط الاقتصادى إلا عند الحاجة أو الضرورة، ازدهر النشاط التجارى والصناعى فى إنجلترا، وتم القضاء على مشكلة البطالة، وبدأت طبقة العمال فى حصاد نتيجة مجهودهم السابق وتعويض سنوات شقائهم وبؤسهم.

كانت القضايا الرئيسية لعلم الاقتصاد فى القرن التاسع عشر هى كيف تحدد الأسعار والأجور والفائدة والأرباح، كما وجهت عناية للنقود ودور القطاع المصرفى. كان تفسير الأسعار والإيرادات الناشئة عنها يعكس الاتجاه السائد فى تلك الفترة وهو التحول من الاهتمام بالبائع وتكلفة العمل إلى الاهتمام بالمشترى ومنفعة المستهلك، ومن الاهتمام بالعرض إلى الاهتمام بالطلب.

عندما اقترب القرن التاسع عشر من نهايته حدثت عودة إلى الاهتمام المتوازن بين العرض والطلب، ولا سيما فى أعمال الفريد مارشال الذى قام بالجمع بين الأفكار السابقة فى نموذج واحد. فى هذا القرن أيضًا أوضح أستاذ الاقتصاد السياسى ناسو سينيور أنه فضلا عن تكلفة العمل الذى يبذل فى إنتاج السلع الرأسمالية، فهناك ثمن فى صورة فائدة أو ربح يتعين أن يدفع لإقناع الناس ومن بينهم رجل الأعمال/ الرأسمالى بالامتناع عن الاستهلاك الجارى، ومن هذا الامتناع عن الاستهلاك الجارى تأتى القوة الشرائية اللازمة لامتلاك المصانع أو الآلات أو المعدات أو امتلاك السلع التى فى طور البيع أو فى انتظاره، أو لأى عملية صناعية أو تجارية بصفة عامة. إن الامتناع عن الاستمتاع المتاح - كما نوه سينيور - أو السعى إلى تحقيق نتائج بعيدة بدلا من النتائج القريبة، هى عملية تضحية بالحاضر المؤكد من أجل مستقبل مجهول، لذلك تعتبر من أشد الأمور صعوبة على الإرادة البشرية.

من المنطلق السابق ظهرت نظرية العائد على رأس المال، فتكلفة القدرة على الامتناع عن الاستهلاك مع تكلفة العمل، تشكلان تكلفة إنتاج السلعة، ويحدث التوازن حول هذه التكلفة بواسطة المناورة بزيادة الإنتاج أو تخفيضه. كان هذا التفسير للأسعار والعائد على رأس المال بعيدًا عن الواقع، فلم يكن الرأسماليون يمتنعون عن الاستهلاك من أجل توفير رأس المال. فى القرن التاسع عشر تم أيضًا تصحيح خطأ آخر، بتحويل الاهتمام من التكلفة والعرض بوصفهما عاملين يحددان السعر، إلى الرغبة والطلب بوصفهما عاملين يحددان ليس السعر فقط وإنما أيضًا ما يسمى بعوامل الإنتاج. قبل نهاية هذا القرن ظهر مفهوم (المنفعة الحدية) والذى غطى على مصطلح (المنفعة العامة). تذهب المنفعة الحدية إلى: ليس ما يعطى القيمة هو الإشباع الكلى المستمد من حيازة واستعمال أحد المنتجات أو أحد الخدمات، بل هو الإشباع/ الاستمتاع/ المنفعة الذى تحققه الإضافة الأخيرة التى يحصل عليها الفرد من ذلك الاستهلاك، والذى تكون الرغبة فيه عند أدنى مستوياتها، إن الرشفة

الأخيرة فى كوب الماء الذى نشربه فى حالة الظمأ له قيمة / اشتياق أقل بكثير من الرشفة الأولى.

إن حدية المنفعة كانت الخطوة الأولى على الطريق نحو صياغة أخرى ونهائية، فالحدية لا ترتبط فقط بالمنفعة والطلب، وإنما ترتبط بالعرض أيضًا، ذلك أن السلع تنتج عند مستويات مختلفة من التكاليف. وكان ما سبق أن أوضحه ريكاردو فيما يتعلق بالأرض، فالإنتاج الزراعى مع تزايده يمتد إلى الأرض الأقل خصوبة، وبالتالى تزداد مدخلات العمل أو التكلفة لوحدة الإنتاج، ولكن هناك أيضًا وضع مناظر فى الصناعة، فالمؤسسات المختلفة ذات الأوضاع أو ذات الكفاءة المختلفة تنتج الإنتاج نفسه بتكلفة مختلفة، كما أن المنشأة الواحدة تتحمل تكلفة متزايدة فى سعيها لاستخلاص المزيد من معداتها وقوة العمل لديها. وعلى ذلك ففى الصناعة كما فى الزراعة، يوجد قانون بالغ الأهمية هو "قانون الغلة المتناقصة" والذى يعنى التكلفة المتزايدة، وكما أن الجدوى تستقر مع المنفعة عندما تصل إلى الحد Margin، كذلك الأمر مع التكلفة عندما تصل إلى الحد. يأتى انخفاض الاستعداد الجماعى للدفع من تناقص المنفعة الحدية للمشترين، ومن ثم نشأ منحنى الطلب الذى ينحدر نزوليا بصفة دائمة، أى ضرورة انخفاض الأسعار باستمرار حتى يمكن أن تخرج من السوق الإمدادات المتزايدة من السلع. ومن التكاليف الحدية المتصاعدة للمنتجين، والتكاليف الأعلى للمنتجين الأقل كفاءة، تأتى التكاليف المتصاعدة للإمدادات الإضافية، وكلما زاد ما يطلب زاد ما ينبغى دفعه. ومن هنا يكون منحنى العرض صاعدًا، فالأسعار التى ترتفع باستمرار تلزم لتغطية التكاليف الحدية واجتذاب الإمدادات المتزايدة إلى السوق. وعند نقطة التقاء المنحنيين يكون الإنجاز الأعلى مرتبة، وهو الثمن اللازم لحفز العرض، ويكون ذلك متوافقًا مع السعر الذى تقرره أقل الاحتياجات إلحاحًا. من هذا المفهوم تواجدت العبارة الشهيرة فى الاقتصاد وهى: (قانون العرض والطلب Supply and Demand Law).

فى بدايات القرن العشرين، اتجهت الأسعار - فى بلاد الاقتصاد الحر - إلى التوافق مع التكاليف الحدية، واتجهت التكاليف بما فيها تكاليف الأيدى العاملة إلى الانخفاض بالقدر اللازم لضمان تشغيل المتاح من المصانع والمواد والعمال. كانت تعاليم ألفريد مارشال أستاذ الاقتصاد بجامعة كمبريدج البريطانية - هى السائدة من خلال كتابه "مبادئ علم الاقتصاد". ظهر مفهوم آخر للاحتكار من خلال الأبحاث التى قام بها كل من إدوارد تشمبرلين من جامعة هارفارد الأمريكية، وجوان روبنصون من جامعة كمبريدج البريطانية، واللذان توصلا إلى الفكرة: (إنه فيما بين الحالة العامة للمنافسة الكلاسيكية حيث لا يستطيع منتج واحد أن يؤثر فى الأسعار أو يتحكم فيها، وبين الحالة الاستثنائية للاحتكار، التى يستطيع فيها بائع واحد أن يحدد أسعاره لتحقيق أكبر عائد ممكن، توجد مجموعة كبيرة من الاحتمالات الوسيطة. قد تكون لدى البائع ماركة مميزة ليس لها بديل مطابق، وهذا يعطيه قدرة محدودة - وقد تكون ضئيلة - على التحكم فى أسعاره، وقد يكون لموقع نشاطه أو ربما لتميز شخصيته أثر فى تميز المنتج الذى تقدمه أو الخدمة التى يؤديها، مما يتيح له قدرًا من القدرة على تحديد سعر أعلى من المفروض تحديده. يعتبر ما سبق منافسة احتكارية، وهى حالة انتقالية بين المنافسة الخالصة والاحتكار تسمى احتكار القلة - Oligopoly). دخل هذا التعبير لغة الاقتصاد وتداول فى اقتصاديات بعض الصناعات مثل صناعة السيارات، وصناعات النفط والصلب والكيماويات، والتى يوجد فى كل منها عدد قليل من الشركات العملاقة والتى لها اسم تجارى معروف ومنتشر ويمكن من خلال تميزها رفع أسعار منتجاتها.

قام الاقتصادى واسيلى ليونتيف من جامعة هارفارد فى ثلاثينيات القرن العشرين بتطوير الجداول الاقتصادية، أو ما يسمى بجداول المدخلات / المخرجات Input/Output Tables، وهى جداول شاملة لجميع عناصر الإنتاج فى اقتصاد الدولة لتوضيح ما تتسلمه كل صناعة من الصناعات الأخرى وما

تبيعه لها، ومن ثم تبين تدفق الدخل داخل النظام الاقتصادى وآثار هذا التدفق، تبين هذه الجداول أيضًا تأثير زيادة أو نقص وحدة منتج على الاقتصاد القومى ككل، حيث يؤثر التغيير فى كمية إنتاج هذا المنتج على كثير من المدخلات (المنتجات) الأخرى للاقتصاد. من إجمالى عناصر الإنتاج يمكن حساب الإنتاج القومى للاقتصاد، أو ما يسمى: إجمالى الناتج القومى Gross Domestic Product.

لم يوجد فى الاقتصاد - حتى حدوث الكساد الكبير - نظرية تحلل وتفسر أسباب حدوث الكساد، ولكن كان هناك بعض الدراسات عن الدورات الاقتصادية، والتى خلصت إلى أن كل دورة تسبقها سلسلة فريدة من الأحداث التى لا يمكن تعميمها، ولا يمكن التخطيط لمنعها أو علاجها. عندما حدث الكساد العالمى الكبير، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انهيار بورصة الأوراق المالية فى أكتوبر ١٩٢٩، كان موقف الاقتصاديين الكلاسيكيين هو التزام الصمت. كتب جالبريت فى المرجع السابق عن هذه الفترة: (بسبب ضغط الأحداث على الأفكار الاقتصادية، والضعط الهائل للكساد الكبير، كانت حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين - هى الحقبة التى شهدت أكبر التجديدات، ولا سيما فى الولايات المتحدة. كان هناك تصد مباشر للانخفاض فى أسعار المنتجات الصناعية والزراعية، وتم توفير فرص العمل فى مجالات الإغاثة والأشغال العامة، وفى عام ١٩٣٥ جاء تعويض البطالة وتأمين الشيخوخة. ولكن بقى مع ذلك الفشل الذريع للنظام برمته. وفى عام ١٩٣٦، وبعد قدر ضئيل من الانتعاش المؤقت للغاية، كانت النفقات الشخصية منخفضة، وكان ١٧ فى المائة من قوى العمل الأمريكية ما زالت تعانى البطالة. وشهد عام ١٩٣٧ هبوطاً حادًا آخر. ونظرًا لأنه كان هناك كساد بالفعل، تطلب الأمر البحث عن اسم جديد فسمى تراجعا. وكان التراجع كسادا داخل كساد ولم يكن باستطاعة الأرثوذكسية الكلاسيكية أن تجيب عن شىء من ذلك. فهى ترى أن الاقتصاد يحقق توازنه فى ظل العمالة

الكاملة. ومن العمالة الكاملة يأتى تدفق الطلب الذى يؤازر التوازن - "قانون ساى" - وحالات القصور المؤقت ممكنة، بل مقبولة ولكن لا يمكن قبول شىء يستمر، كما كان الوضع بحلول عام ١٩٣٦، فهو سنوات ست عجاف كاملة بلا نهاية. ومنذ قرن مضى كان توماس روبرت مالتس قد رأى ذلك بالنسبة لإجمالى إفراط الإنتاج على أنه المقابل فى الطلب. وقد نظر إليه فى هذا الصدد على أنه ربما يأخذ بمنطق "خالف تعرف"، وعلى أنه مخطئ بغير شك. وظلت الحقيقة المقبولة إلى جانب ساى ودافيد ريكاردو، ورفض ما كان الجميع يسمونه أكذوبة وقصور الاستهلاك، أو نقص الطلب. وإذا كان نقص الطلب لا يمكن أن يحدث، فمن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك حاجة إلى إجراء حكومى لتعزيز الطلب. وإلى جانب أنه غير ضرورى، فإنه ينتهك قواعد المالية العامة السليمة. والحكومة مثل الأسرة، تعيش فى إطار إمكاناتها أو ينبغى لها ذلك وربما كان ممكنًا فى الحقيقة خفض أسعار الفائدة بموجب إجراء من بنك مركزى، ولكن بحلول منتصف الثلاثينيات كانت هذه الأسعار قد هبطت بالفعل إلى ما يقرب من مستوياتها الاسمية، ولم يعد فى الوسع مواصلة تشجيع الاقتراض والاستثمار بالضغط على هذا الوتر. ومن هذه الظروف - وليس فى الوسع رؤية مدى قوتها إلا على ضوئها - جاءت بتأثير هائل أعمال الاقتصادى البريطانى جون مايناردر كينز ١٨٨٣ - ١٩٤٦. وكانت الأساسيات التى دعا إليها بسيطة ومعدة بوضوح لإطلاق سياسة مكافحة الكساد من عقالها الكلاسيكى. وقد رأى كينز أن الاقتصاد الحديث لا يجد بالضرورة توازنه فى العمالة الكاملة، بل يستطيع أن يجد هذا التوازن فى وجود البطالة - ما يسمى "توازن العمالة الناقصة" - وأن "قانون ساى" لم يعد ساريًا، إذ يمكن أن يكون هناك عجز فى الطلب. ولذلك فإن الحكومة تستطيع وينبغى لها أن تتخذ خطوات للتغلب على هذا الوضع. أما فى حالة الكساد فإن قواعد المالية العامة السليمة يجب أن تستجيب لهذه الضرورة. وكان توازن العمالة الناقصة، والتخلى عن "قانون ساى"، ودعوة الحكومة للإنفاق غير المغطى بالإيرادات من أجل دعم الطلب - هو جوهر

النظام الكينزى، كما كان ذلك ما أصبح يسمى، مع بعض التعديلات غير الضارة، "الثورة الكينزية" . . . . وكان أقل ما يسترعى النظر فى هذه الثورة هو عدد الأشخاص الذين توقعوها. فقد كان هناك كينزيون قبل كينز بزمن طويل، منهم أدولف هتلر، الذى لم يكن تقيده أى نظرية اقتصادية، وشرع فى تنفيذ برنامج واسع النطاق للأشغال العامة عندما تقلد السلطة فى عام ١٩٣٣، وكان أوضح مظاهره هو مشروع إنشاء الطرق السريعة. وبعد فترة من الزمن تبع الإنفاق على الأشغال المدنية الإنفاق على الأسلحة. وكان النازيون أيضًا غير مبالين بالقيود على الإيرادات الضريبية، فقد كانوا يسلمون بفكرة التمويل بالعجز. وخرج الاقتصاد الألمانى من الركود المدمر الذى كان يعانيه فى السابق. وبحلول عام ١٩٣٦ كان قد قضى تقريبًا على البطالة، وهو ما كان له أثر كبير فى وصول هتلر إلى السلطة). كانت المسألة الرئيسية عند كينز هى كيف يتحدد مستوى الناتج والعمالة، فعندما يزيد الناتج والعمالة والدخل، يقل ما يستهلك من الزيادات الإضافية للدخل، أى تناقص الميل الحدى للاستهلاك وتزايد الادخار. كانت آراء كينز بديلا للبطالة والبؤس، كما كانت أيضًا بديلا لآراء ماركس الشيوعية.

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية، دفع الاقتصاديين إلى مواقع القوة وأخذ القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية. لقد قضت الحرب على البطالة التى تسبب فيها كساد الثلاثينيات، وتم تحقيق العمالة الكاملة من خلال توفير الاستثمار وزيادة الإنفاق. كان من العوامل التى عززت الإنفاق المحلى وفود قوة شرائية من الخارج، ذلك أن الولايات المتحدة لكونها قد نجت من التدمير، فإن ميزانها التجارى كان موجبًا، بمعنى أن الأجانب كان ينفقون على المنتجات والعمالة الأمريكية أكثر مما ينفق الأمريكيون فى الخارج.

شهدت بدايات النصف الثانى من القرن العشرين ازدهار الصياغات الرياضية للعلاقات الاقتصادية، مثل علاقة التكاليف بالأسعار، وعلاقة الدخل بالطلب، وأصبح لصياغة هذه العلاقات فرع جديد فى الاقتصاد

Econometrics. وباختراع الحاسبات الآلية وتطورها، حدث تقدم فى تخزين البيانات وتقنيات تجهيزها، ونشأ أيضًا فرع جديد فى الاقتصاد يسمى بالاقتصاد القياسى. حاول كوزنتشى وليونتيف - بمساعدة نماذج الحاسب الآلى - تحديد الآثار التى تنتشر على نطاق واسع لكل التغييرات الكبيرة فى النظام الاقتصادى، مثل: التغييرات فى الإنفاق العام، الضرائب، أسعار الفائدة الأجور، الأرباح، الإنتاج الصناعى لمختلف الصناعات والكثير غير ذلك، ودراسة تأثيرها فى ارتباطاتها المتنوعة بالتغييرات الأخرى على باقى العناصر الاقتصادية. لم يصبح التنبؤ Predicition / Forecasting ظاهرة اقتصادية موضع تقدير إلا بعد أن وضعت النماذج الكاملة للاقتصاد القياسى.

يعتبر تحليل الدالة الزمنية Time Series Analysis من أهم أساليب التنبؤ للنشاط الاقتصادى. يمكن تمثيل سلوك ظاهرة ما على مدى زمن معين بأكثر من متغير من خلال نموذج رياضى بسيط أو مركب. بامتداد محور الزمن ليشمل المستقبل المراد التنبؤ به يمكن توقع ما ستكون عليه هذه الظاهرة فى المستقبل بدرجة من القدة والثقة فى هذا التوقع، والذى يتراوح احتمالها من بعد الصفر إلى أقل من ١٠٠٪ . إن الدالة الزمنية بصفتها العمومية هى مزيج من أربع مكونات وهى:

* الاتجاه العام Trend أو اتجاه التغيير طويل المدى، لأعلى أو لأسفل أو فى اتجاه الثبوت. تستخدم النماذج الرياضية فى تمثيل منحنيات الاتجاه العام مثل الارتباط النمطى Linear Regression، والارتباط المتعدد Multiple Regression، أو الدالة الإسية Exponential Function أو غيرها من الدوال.
* التغيرات الموسمية Seasonal Component، ويعنى بمدة الموسم يوم أو شهر أو جزء من السنة، أو سنة كاملة.
* التغيرات الدورية Cyclical Component، والتى لها صفة التكرار، القريبة من التماثل حول خط أو منحنى الاتجاه العام.

* التأثير العشوائى Random/Irregular Residual غير المنتظم والذى يتبع التوزيع الاحتمالى، مثل التوزيع الطبيعى Normal Distribution.

انتشرت الدراسات التنبؤية خاصة فى الاقتصاد، ودأب الاقتصاد الرياضى بتحليل والتنبؤ بزيادة الناتج الإجمالى Gross National Product-GNP ، وتوقعات التغيير فى الأسعار، والتغيير فى العمالة/البطالة، والآفاق المنتظرة لصناعات معينة. وفى الوقت ذاته يستمر التطوير والتحسين فى النماذج الرياضية المستخدمة فى دراسات التنبؤ من أجل مزيد من الدقة. لقد أصبح التنبوء عاملا أساسيًا فى صناعة دعم اتخاذ القرار للاقتصاديين والسياسيين، فوضع الخطط يلزمها دائمًا وأساسًا دراسات مستقبلية مبنية على بيانات تاريخية، واستراتيجية مستقبلية ونماذج رياضية تقوم بالعمل التحليلى لاستخراج نتائج تدعم اتخاذ القرار.

لم يكن التضخم Inflation أى زيادة الأسعار يسبب أى مشاكل على الجانب الاقتصادى أو الاجتماعى حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين. وبدأت معدلات التضخم فى الزيادة حتى حدثت الصدمة الكبرى فى نهاية عام ١٩٧٣ نتيجة الزيادة الكبيرة فى أسعار النفط والتى حددتها (منظمة البلدان المصدرة للنفط - الأوبك)، كاتفاق احتكارى طبقته الدول المصدرة للنفط على الدول الصناعية. فى الفترة بين ١٩٧٢، ١٩٨١ قفز الرقم القياسى للوقود فى الولايات المتحدة إلى ستة أمثاله مما سبب كسادًا فى الدول الصناعية. استمر التضخم فى الارتفاع وظهر اصطلاح اقتصادى جديد وهو (الكساد التضخمى Stagflation) لوصف اقتصاد راكد مرتبط باستمرار التضخم. استخدمت السياسات النقدية Monetary Policies للتغلب على الكساد التضخمى، من خلال رفع أسعار الفائدة، وذلك لتحجيم الإقراض المصرفى مع زيادة الادخار الناتج عن تقييد النفقات الاستهاكية والاستثمارية. أدت هذه السياسة إلى تخفيض الإنتاج وتعطل المصانع وإفلاس كثير من الشركات، بل أيضًا لأن تتفاوض مع أصحاب العمل على تخفيضات فى

الأجور والمزايا، مع تجاهل - إلى حد ما - الشكاوى والمشاق التى يعانيها العمال العاطلون.

أعقب الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة الأمريكية نشاط صناعى سريع، فقد كانت سياسة عدم التدخل الحكومى فى الأنشطة الاقتصادية لها أثر ملموس فى هذا التطور فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. بدأ الرأسماليين فى الاستثمار فى مجال البترول وفى صناعة الصلب والصناعات الأخرى، مشكلين تكتلات احتكارية. فى عام ١٨٩٠ وجد الكونجرس الأمريكى أنه من الضرورى سن قوانين ضـد عملية الاحتكار Antitrust Legislation لحماية الشعب من الاستغلال. أدت المشاكل الاقتصادية الناتجة عن الكساد الذى عم البلاد فى عام ١٩٠٧، وفى عامى ٢١ / ١٩٢٠، وفى عام ١٩٣٠، ومن المشاركة فى حربين عالميتين، إلى انحراف الولايات المتحدة عن السياسة الرأسمالية الصرفة لعدم التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى وفى مجال العمل والأعمال، فتكونت جراء ذلك النقابات القوية التى نادت بحماية طبقة العمال من استغلال أصحاب العمل. بدأت الحكومات فى الولايات المتحدة بالتحكم النسبى، والتدخل التنظيمى فى سير الاقتصاد، والتغلب على آثار كساد الثلاثينيات. بالرغم من ذلك فما زال التدخل الحكومى فى القطاع الاقتصادى الأمريكى محدوداً، وما زال التنافس فى مجال الأعمال نشيطًا وقويًا، لذلك يعتبر اقتصاد الولايات المتحدة رائداً فى المذهب الرأسمالى، ولكن لا يعتبر رأسماليًا صرفًا حيث إن الرأسمالية الصرفة - نظريا - تحرم أى قيود أيا كان نوعها، أو أى تدخل فى الاقتصاد، أو تكوين نقابات عمالية تتدخل فى نظم العمل أو العمالة أو تطالب بتنظيم أو تحديد ساعات العمل، أو تساوم أصحاب العمل فى الحد الأدنى للأجور، لذا لا تعتبر الرأسمالية التامة بصورتها النظرية مطبقة حتى الآن.

الشيوعيـة Communism

يطلـق هذا المصطلح بـشكله العـام على النـظرية الاشتـراكية أو الـنظام الاشتراكى الـقائم على شيوع المـلكية، أما المعنى بـشكله السياسى فـهو نظام مضاد للـنظام الرأسمالى. ينـشأ النظام الشيـوعى على تملك المجتمـع لجميع الموارد، والسلـع والبضـائع المنتجـة، وجميع الأنـشطة الحياتـية، كمـا يقوم بالتنظيم والـسيطرة والتوجيه. إن القـاعدة العامة للإنتاج، وتوزيـع ما يملكه المجموع فى هذا النظام هو: (من حسب قدرة الـفرد إلى حسب احتياجاته)، (From each according to his capacity, to each according to his needs). تختلف الشـيوعية عن النظام الاشتـراكى الذى يتم فيه تأميـم وسائل الإنتاج الرئيسية بالتدريج، وتنظم فيه توزيع السلع والبضائع الأساسية من مبدأ مكافأة كل فرد منتج ومجد فى عمله.

تاريخيًا، بـدأت المنظومة البشرية بانـتهاج المذهب الشيوعى، فـقد كانت الغابات بثمارها وخـشبها، والأرض بزرعها وحيواناتهـا، والبحار والمحيطات والأنهار بمياهها وأسماكها وجميع مـا تحويه ملكًا للجميع. لم يعرف الإنسان الأول الملكية الفردية إلا من خلال أدواته البدائـية، فكل شىء متاح للجميع. قد يتصـارع الإنسان - لحظيًا - مع حـيوان أو قرينه من بنى البـشر من أجل طعام أو ماء أو أنثى يشبع بها غرائزه، ولكن لم يتطلع إلى الامتلاك والحيازة. لم يتعـرف الإنسان على الملكـية إلا بعد ما عـرف الزراعة واستقـر فى مكان ثابت يبذر الـبذور وينتظر أيام أو شهور لحـصاد نتاج كده ومجـهوده، يصارع الآخر الذى قد يطمـع فى السطو على محصول تعـب الزمان، أو يألمه الجوع فيغـير على الآخر، أو قد يكون من نـوعية البشر الفـاسدة بالطبيعة الـبشرية الشريرة التى تسطـو لمجرد الصراع والقتال وإثبات الذات. وتحـرك الزمان عبر عشرات الآلاف من السنين لتتحول شيـوعية الإنسان البدائى القديم إلى نظرية تسمى بالشـيوعية Communism والتى اشتقـت من كلمة Commune بمعنى عامة الشعب.

تأرجح الإنسان بين الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية كنظم اقتصادية/ اجتماعية، حتى قامت أول ثورة شيوعية بواسطة الفرنسى الثائر فرنسوا بابيوف Babeuf فى نهاية القرن الثامن عشر. آمن بابيوف - قبل إعدامه بالمقصلة - بأن الثورة الفرنسية سيتبعها ثورة أخرى ستقوم بعتق العبيد وتحرير الطبقة العاملة Proletarians. قام الثائر الشيوعى أوجستين بلانكى Blanqui فى الأعوام من ١٨٣٦ إلى ١٨٣٩ بنشر أفكار بابيوف سراً فى المجتمع الباريسى. حث بلانكى عمال فرنسا لتنظيم عصيان مسلح وإقامة تنظيم ديكتاتورى لإعادة تنظيم الحكم فى فرنسا بحيث يقوم على الجمهورية الشيوعية.

كان الفيلسوف الألمانى اليهودى كارل ماركس والمفكر الاشتراكى المؤثر فردريك أنجلز هما مؤسسا النظرية الشيوعية الحديثة كما رد فى البيان الرسمى الشيوعى The Communist Manifesto عام ١٨٤٨، وفى كتابات ماركس اللاحقة، وكتابه الشهير "رأس المال" والذى صدر عام ١٨٦٧ . تولى ماركس وأنجلز تعديل الأفكار السائدة فى ذلك الوقت عن المادية الهيجلية Hegelian Materialism من منظور التطور التاريخى كعملية جدلية Dialectical Process تحول الفرضية/الأطروحة Thesis من خلال نقيضها إلى الجمعية Synthesis، أى الجمع ما بين الفرضية ونقيضها. كمثال لذلك: تحول المجتمع الرأسمالى إلى نقيضه من مجتمع تسيطر عليه الطبقة العاملة، التى تقوم بدورها - مجتمع الطبقة العاملة - بتقويض نظامها وتحويله إلى مجتمع شيوعى. مزج ماركس وأنجلز المادية الهيجلية، مع نظرية دافيد ريكاردو عن "قيمة العمل"، مع ما جاء فى اليوتوبيا Utopia الفرنسية الاشتراكية من نقد للرأسمالية، مع الأفكار الثورية للثائر الاشتراكى الفرنسى بلانكى، وذلك لصياغة النظرية الشيوعية التجميعية والتى جاءت فى "البيان الشيوعى"، كنظرية عامة عن "التطور التاريخى" وكنظرية خاصة عن "تطور الرأسمالية".

طبقًا للنظرية العامة لماركس فإن جميع التغييرات التاريخية قد حدثت - بصفة جوهرية - من جراء تغيير العلاقات المتصلة بالإنتاج، والمتسبب فيها التغيير فى الظروف الفنية للإنتاج. لقد حدث بالطبع تطور فى إنتاج السلع والبضائع نتيجة لتحويل النظام الاقتصادى - للمنظومة البشرية - من الرق إلى عبودية الأرض Serfdom، ثم إلى نظام رأسمالى وحرية العمل، ولكن أيضًا - وطبقًا للنظريات الاقتصادية - فإن لكل نظام اقتصادى طبقة مستغلة تملك وتتحكم فى كل وسائل الإنتاج. كمثال لهذه الطبقات المستغلة: فراعنة مصر من حكام وبطانة، وحضارات ما بين النهرين وحضارات الشرق الأدنى، الطبقة البرجوازية فى أوروبا العصور الوسطى/ طبقة أصحاب المصانع والتجار فى عصر أوروبا الصناعية. وهكذا فإن التاريخ - وفقًا لآراء ماركس وأنجلز - ما هو إلا صراع طبقى بين العمال، والطبقة المستغلة لهم.

إن الرأسمالية طبقًا للنظرية الشيوعية الماركسية تستغل العمال من خلال الاستيلاء على فائض القيمة Surplus Value، أى الفرق بين قيمة العمل المنجز أو السلعة المنتجة وبين الأجور التى يدفعها رب العمل إلى العمال. تدين الشيوعية الماركسية استغلال الرأسمالية للعمال، فهى تدفع العمال لزيادة القوة الإنتاجية لصالح المجتمع، ولكن فى نفس الوقت تحكم عليهم بالعيش فى بؤس وشقاء. إن هذا التناقض الواضح - من وجهة نظر الشيوعية - يمكن القضاء عليه من خلال تطبيق النظرية الشيوعية التى تدفع للعامل نتاج عمله ومجهوده بالعدل والحق. إن تركيز الصناعة فى أيدى فئة قليلة تقضى على الطبقة المتوسطة بدمجها فى طبقة العمال، وإدخال العمال والموظفين فى صراع حاد وعنيف. فالاقتصاد الرأسمالى - من وجهة نظر الشيوعية - غالبًا ما يمر بدورات من الأزمات والكساد التى تحول المصانع إلى قوى عاطلة بالرغم من احتياج المجتمع إلى منتجاتها المصنعة. إن النتيجة الحتمية للتطور التاريخى - من وجهة نظر ماركس وأنجلز - هى وصول الإنتاج إلى مرحلة من الممكن فيها أن تشبع الرغبات والاحتياجات المادية للمجتمع، بشرط أن

يقوم العمال بتنظيم وإنشاء حزب سياسى قائم على ديكتاتورية طبقة العمال والكادحين Dictatorship of the proletariat، والذى يقضى على الرأسمالية ويستبدل بها نظامًا اشتراكيًا قائمًا على الملكية الجماعية للأرض ورأس المال. وغيرها من وسائل الإنتاج Collective Ownership.

فسر ماركس وأنجلز فى كتاباتهما اللاحقة شكل المجتمع الشيوعى المثالى، بأنه النظام القائم على ملكية المجتمع الذى يكون فيه الإنتاج وفقا لاتحاد تطوعى للعمال، وأن يكون التوزيع طبقا للاحتياجات، وعلى أن تكف الدولة عن دورها كأداة للقوة القهرية والإكراه، وتنزوى عن واجبها فى فرض النظام والحكم، وأن يعيش الأفراد فى حرية وتناغم مع المجتمع. اعتقد ماركس وأنجلز أنه من الممكن قيام ثورات سلمية فى بعض الدول مثل إنجلترا والولايات المتحدة للمطالبة بتطبيق النظام الشيوعى، وقد استخدما المصطلح (شيوعية Communism) للتمييز ما بين برنامجهما، والبرنامج الاشتراكى والذى كان يسمى فى عام ١٨٤٠ "إعادة تشكيل النظام الاقتصادى والاجتماعى". توقف استخدام هذا المصطلح - الشيوعية - ما بين عام ١٨٧٥ وعام ١٩١٧، ولكن فى عام ١٩١٩ أعاد البلاشفة الروس استخدام المذهب الشيوعى تحت اسم الاشتراكية العلمية Scientific Socialism. لقد استطاع الحزب الديمقراطى الاجتماعى الروسى "البلشفى" فى الأعوام (١٩١٧ - ١٩٢٠) بقيادة لينين الإطاحة بالنظام الرأسمالى فى روسيا، واستولى الحزب على السلطة عن طريق الثورة الدموية التى اجتاحت روسيا فى تلك الأعوام، وتحويل نظام الحكم فى روسيا إلى الشيوعية.

عدد أستاذ الاقتصاد الأمريكى جون جالبريت فى كتابه "تاريخ الفكر الاقتصادى - الماضى صورة الحاضر" - نقاط ضعف الرأسمالية من وجهة نظر كارل ماركس: (لم يشكك ماركس قط فى إنجازات النظام فى مجال الإنتاج. بل إنه أشاد بهذه الإنجازات إشادة تامة فى قوله: لقد خلقت خلال سيطرتها، التى لم تكن تتجاوز مائة عام، من قوى الإنتاج قدراً أكبر وأضخم

مما خلقته كل الأجيال السابقة مجتمعة. وكإنجاز فرعى خلقت مدنًا هائلة، وزادت سكان الحضر زيادة كبيرة بالقياس إلى سكان الريف، وبذلك أنقذت نسبة كبيرة من السكان من بلاهة الحياة الريفية... إن الأسعار الرخيصة لسلعها هى المدفعية الثقيلة التى تهدم كل أسوار الصين. كما أنه - ماركس - نبه العمال إلى أن أول هدف لانتباههم الثورى لا ينبغى أن يكون كبار الرأسماليين الذين هم مصدر هذه القدرة الإنتاجية، وإنما هو بالأحرى: "بقايا الحكم الملكى المطلق، وملاك الأراضى، والبورجوازيين غير الصناعيين، والبورجوازية الصغيرة". فهم أعداء السلطة الرأسمالية والإنجازات الرأسمالية. لقد كان جزءًا من عبقرية ماركس أنه وجه أسلحته فى المقام الأول ليس إلى جوانب القوة، بل إلى جوانب الضعف. لقد كانت نقاط الضعف فى النظام الرأسمالى وفى تفسيره، كما رآها هى أولا، توزيع القوى، وهو موضوع تجاهله عمليا الاقتصاديون الكلاسيكيون وفى كل مكان تقريبًا. ثانيًا، الفروق الهائلة فى توزيع الدخل، وهو موضوع فسره التراث الكلاسيكى، ولكنه لم يجد له فى أى وقت تبريرًا قويًا. ثالثًا، أن النظام الاقتصادى معرض للأزمات والبطالة - أى بالتعبير الحديث معرض للكساد - وهو أمر إذا سلم به الاقتصاديون الكلاسيكيون، فإنهم لم يدخلوه فى نطاق نظرياتهم. وقد كان الاتجاه فى الاقتصاد، كما يراه الكلاسيكيون، هو تحقيق الاستخدام الكامل لموارده الإنتاجية، بما فى ذلك ما يتوافر له من أيد عاملة راغبة فى العمل ساعية إليه، وأن آخر هؤلاء العمال الراغبين فى العمل هو الذى يحدد الأجر. وأخيرًا، هناك الاحتكار، وهو عيب سلم به التراث الكلاسيكى. ولكن ماركس رأى أنه ليس ظاهرة منعزلة، إنما هو انعكاس لاتجاه أساسى، وهو اتجاه سيكون حاسمًا فى المصير النهائى للرأسمالية). لم يطرأ فى ذهن ماركس بما قد يجىء به المستقبل، فالرأسمالية النظرية قد تغيرت، واستسلم الرأسمالى العدوانى المتشدد لتنظيم أقل جمودًا وأكثر ميلا للتوافق، وسلم أمره لبيروقراطية الشركات، وبذلك تكون السلطة المتحكمة ليست سلطة الرأسمالية، بل سلطة التكنوقراطى والقائم بالإدارة والتنظيم.

يعتبر بعض المفكرين أن المذهب الشيوعى ما هو إلا شكل من أشكال التكتل المركزى Corporatism أو كما كتب لين جودمان فى كتاب "مستقبل الفلسفة فى القرن الواحد والعشرين" عن المذهب الشيوعى وارتباطه بالتكتل المركزى: (كلما انحسرت الفردية أو خفت وميضها، وكلما استمر مبدأ القبضة الخفية فى خسارة المناصرين له، فبإمكاننا أن نتوقع أن يكتسب فكر التكتل المركزى مزيداً من الأرض وأن يغدو صوته قويًا ومؤثرًا. والخطر الذى يحمله الآن، كما كان فى الماضى، هو المخاطرة بحجب حقوق الفرد أو حتى إخفاء هويته خلف مطالب الجماعة التى تدعى أنها تتكلم بالنيابة عنه وعن نفسها... كانت الشيوعية إذًا تنويعة من التكتل المركزى والمجموعة التى ادعت أنها تتحدث باسمها هى الطبقة العاملة، على الرغم من أن تشكيلها المفترض قد اتسع لأغراض سياسية، ليشمل الفلاحين المطحونين من شتى الأمم ومن كافة البشر المحبين للسلام - حتى هؤلاء تشكلت حياتهم وفقًا للسلاسل والخطوط القبلية، ولم يعرفوا شيئًا عن ديكتاتورية البروليتاريا... إن خلق نوع من البيروقراطية المجردة لتراقب أو تشرف على رأس المال المملوك ملكية مشتركة من الناحية النظرية، يظهر على شكل وسائل بغيضة للتحايل على نقل الملكية التى حللها ماركس فى البداية على أنها نتيجة حتمية لتقسيم العمل. وفى الحقيقة لقد دحض هايك Hayeck بقوة - الطريق إلى العبودية/ صادر ١٩٤٤ - فكرة أن الاشتراكية بمعنى ملكية الدولة لأدوات الإنتاج تتلائم مع الديموقراطية، على أساس من اقتصاد الطلب Demand Economy قد يقطع دم الحياة عن الاستقلالية السياسية).

كتب جودمان فى نفس المرجع السابق عن سقوط الدولة الماركسية - اللينينية فى الكتلة السوفيتية كنتيجة للتغيير الشعبى القوى المفاجئ الناجم عن فشل اقتصادياتها: (لقد ضحى بالحريات المدنية على مذبح الاقتصاد، وباسم المساواة. أما الرفاهية الاقتصادية المنتظر تحققها فقد ضحى بها هى الأخرى بدورها من أجل المخططات والطموحات العسكرية الضخمة والفساد السياسى

والحزب الإله الذى افترس أطفاله. كانت اقتصاديات السوق من جانبها تزدهر بعيدا عن طحن وجوه طبقة يزداد فقرها دومًا. إن المجتمعات المتنافسة Rival التى هدد خروشوف بدفنها فى المنافسة الاقتصادية السلمية لم تستسلم - أو لم تمت - كما تنبأ بذلك لينين. ولم تضح بالازدهار الاقتصادى من أجل الجماهير الساعية نحو الحريات المدنية التى نبذتها الأيدلوجيات الماركسية باعتبارها رفاهية برجوازية، وامتيازات للنخبة السياسية). إذا كانت الظروف المعيشية هى التى أدت إلى انتشار المذهب الشيوعى، فهى أيضًا التى أدت إلى إنهيار هذا المذهب فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية قبل نهاية الألفية الثانية.

الاشتراكيـــة Socialism

الاشتراكية هى مذهب اقتصادى يناصر الملكية العامة، ويتحكم فى الوسائل الرئيسية للإنتاج. يسعى النظام الاشتراكى الى تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدل، ونظام عالى الفكاءة لتوزيع السلع والمنتجات الرئيسية التى ترتبط بالإحتياجات الأساسية للمجتمع، كما يهدف الى تطبيق نظام اقتصادى أكثر تخطيطا عن مثيله فى النظام الرأسمالى. بالرغم من أن المذهب الإشتراكى يتعلق أساسًا بالاقتصاد إلا أنه يتشعب أيضًا فى مجالات عديدة مثل علم الاجتماع، والسياسة، والقيم وخلافه. لقد سادت الحركتين: الاشتراكية والقومية Nationalism - بمعنى التأكيد على ثقافة ومصالح جماعة ما - أيدلوجيات وسياسات دول العالم الثالث، المتطلع للحرية وكسر نير الاستعمار الأوروبى خاصة فى القرن العشرين.

ظهرت الاشتراكية الحديثة كمذهب فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى فرنسا وإنجلترا كرد فعل للأحوال المعيشية التى تعرضت لها مجتمعات هذين البلدين نتيجة لانتشار الثورة الصناعية واستغلال العمال فى العمل لساعات طويلة، وظهور فروقات ملموسة فى تقسيم ثروات البلاد.

كَمُنَتْ ظاهرة الاشتراكية فى المجتمعات الأوروبية حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، تتحرك داخل المجتمعات الفاشستية، والاتحاد السوفيتى، وبعض الدول الأوروبية التى كانت تطبق النظام الديموقراطى الاشتراكى، تغلغلت الاشتراكية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خارج القارة الأوروبية، ثم تنوعت واختلفت أشكالها وصورها وفقًا لثقافة المجتمع الذى تبناها وطبقها. تلازمت الاشتراكية مع حركات التحرير والاستقلال التى انتشرت فى الدول الآسيوية، وفى إفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية، وأصبحت هى الأيدلوجية السائدة التى يشجعها ويدعمها الاتحاد السوفيتى، والدول الشيوعية الأخرى التى سارت فى فلكها فى الربع الثالث من القرن العشرين. أصبحت الاشتراكية هى الطريق إلى سياسة التصنيع المحلى والتأميم فى دول العالم الثالث بدون المرور على الرأسمالية كطريق تقليدى لتطبيق برامج التصنيع كما حدث فى الدول الأوروبية فى عصر الثورة الصناعية. فى ذلك الوقت أصبحت الاشتراكية نظام اقتصاديًا واجتماعيًا فى معظم دول العالم الثالث المتخلف اقتصاديًا، والمتطلع إلى التنمية والتطوير السريع.

نبعت جذور النظريات الاشتراكية من تطور الملكية الخاصة ومواصلة تطرفها، ومن عدم المساواة بين الأفراد، والفساد الأخلاقى، وانحلال الأوضاع الاجتماعية للمجتمعات الحضارية، ومن ثم فإن إلغاء الملكية الخاصة أو تحجيمها، وتقييد المظاهر غير المرغوب فيها، كانت من أساسيات مبادئ المذهب الاشتراكى. قامت برامج النظرية الاشتراكية على بحث الوصول إلى الطرق وإيجاد الوسائل لتحقيق الأهداف العامة لنشر المساواة، وإيجاد صيغ للتعاون الاشتراكى، وتنظيم الاقتصاد الفوضوى القائم على مزيج من: ملكية خاصة وتعاونيات وشركات قطاع أعمال، إلى اقتصاد قائم على التعاون بين المنتجين والمستهلكين لسيادة الإنتاج الوطنى، وتحويل برامج الرفاهية الاجتماعية المكفولة من الدولة State - Sponosered، إلى وحدات صغيرة مركزية ذات اكتفاء ذاتى Self Sufficient Local Communes أو ما تسمى

بالكيمونات المتنوعة للأنشطة الإنتاجية. لقد ناضل الاشتراكيون من أجل حصول العمال على نتاج أعمالهم من منظور أن العمل هو مصدر جميع الثروات، وأنه إذا كان الإنتاج هو عملية "مساعى جماعية" فى عملية التصنيع فإن ملكية وسائل الإنتاج يجب أن تكون أيضًا جماعية، وعليه يجب وضع ترتيبات ونظم اقتصادية لضمان تطبيق المبادئ الاشتراكية والتوزيع العادل للثروات. أكد الاشتراكيون على أن كل أشكال عدم المساواة هى عمليات زائفة وغير طبيعية، ويجب غض النظر عن مقومات التمييز من: الجنس كذكورة أو أنوثة، الطبقة الاجتماعية، الدين، العرق، امتلاك الثروة، الوظيفة، . . إلى آخره. إن عدم المساواة - من وجهة نظر الاشتراكيين - هى المسئولة عن الفساد، والمنافسة الهدامة، والجريمة، والحسد الذى يؤدى إلى الصراع بين الطبقات المختلفة للمجتمع. أصر الاشتراكيون فى نظرياتهم الاشتراكية على أن كل أفراد المجتمع يجب أن يحصلوا على فرص متساوية فى الاستمتاع بثروات المجتمع ومزاياه الاجتماعية، للوصول فى النهاية إلى أن تكون احتياجات الفرد وفقًا لقدراته.

دخل الاشتراكيون فى مجادلات مع الأيدلوجيات الأخرى فى إرجاع الصراع التنافسى للحصول على الاحتياجات المادية والانحراف الاجتماعى والنفسى، لانتشار الملكية الخاصة التى انحرفت بالبشر عن طبيعتهم الحقيقية. بقبول الفروض بأن الإنسان بطبعه عقلانى واجتماعى وصالح، ذهب الاشتراكيون إلى أن مع تطبيق النظم الاشتراكية فى الإنتاج مع العدالة فى التوزيع، فسوف يتمكن البشر من العيش فى تناغم وسعادة ورخاء. ركز الاشتراكيون فى دعوتهم إلى الاشتراكية على أن من خلال طبيعة الإنسان المرنة للتغيير والتعديل، وبتأثير المناخ الاقتصادى الاشتراكى، وبالتعليم والتوجيه المخطط الرشيد، فبالإمكان إعادة تشكيل السلوك الإنسانى لما فيه خير وصالح للبشرية. أشار الاشتراكيون أيضًا إلى أن المذهب الرأسمالى القائم على الفردية القاسية يؤدى إلى إفساد طبيعة البشر الصالحة، أما من

خلال المضمون الاشتراكى ومن حقيقة طبيعة الإنسان التى تميل إلى الحياة الاجتماعية فسوف يحقق الفرد ذاته وشحذ كل قوته الفعالة من أجل خير وصالح الفرد والمجتمع. إن الحرية الفردية واهتمامات الإنسان الخاصة يجب أن تحترم، ولكنها أيضًا يجب أن تخضع إلى ما فيه صالح المجموع. وكبديل للحرية الفردية غير المقيدة فى المذهب الرأسمالى، فإن الاشتراكيين وصفوا شكلاً لحرية اشتراكية لها اتجاه فردى من خلال التنظيمات الجماعية، والقوانين الاشتراكية التى تحكم الاقتصاد وتنظم الحياة الاجتماعية.

اتسم المذهب الاشتراكى منذ قديم الزمن بالتفاؤل قبل الواقعية، ولأن النظريات الاشتراكية مقبولة وفى الإمكان تطبيقها فى كثير من المجتمعات، فإنها تجد رواجًا وانتشارًا بين كثير من البشر. توقع الاشتراكيون أنه سيجىء الوقت الذى ستعتنق فيه جميع المجتمعات البشرية المبادئ الاشتراكية، للقضاء على عدم المساواة والفقر والاحتكار والصراع، وحتى المرض والجهل يمكن كبح انتشارهما بواسطة القوانين الاشتراكية. فى المستقبل - الذى لم يتحقق حتى الآن - سيتم إشباع رغبات جميع البشر، وإمدادهم بالفرص المتساوية، وستعم السعادة والمحبة والسلام، والتعامل المتناغم والمتسامح بين جميع الناس. لقد كان حلم المدينة المثالية "يوتوبيا" هو أمل مفكرين عانوا من قسوة بداية الثورة الصناعية، من استغلال العمال، وعدم المساواة فى توزيع ناتج العمل. ومرت الأيام ولم يتحقق الحلم، ولكن ربما يجىء المستقبل الذى لا يخيب فيه ظن الاشتراكيين ويحين الوقت فى تطبيق نظريتهم المثالية.

إذا كان المذهب الليبرالى يمد الأيدلوجية الرأسمالية بالتبرير الكافى، فإن الاشتراكية كانت وما زالت تنتقد الحرية المفتوحة بدون قيود. بدأت الليبرالية الحديثة كمحاولة لتقييد السلطة الحاكمة المستبدة، وأيضًا من أجل ضمان الحرية الفردية. للوصول إلى هذا الهدف، كان على الليبرالية تأييد والدفاع عن التمسك بالمبادئ الدستورية والحكم وفقها Constitutionalism، وتطبيق القانون، والتأكيد على الحقوق الفردية النابعة من مبادئ نظرية القانون الطبيعى.

تفترض الليبـرالية أن الإنسان عقلانى بالسليقـة، وأنه إذا تحرر من القيود التحكمية الاستبدادية، فإنه سيتجه إلى الطوعية الاختيارية Voluntarism. إذا أسلمنا فرضًا بالـتعارض بين الحكومة والحرية، فإن أفضـل حكومة من وجهة نظر الليـبرالية هى أقلـها تحكمًا وتدخـلا. إن المساواة، والتحكم مـن منطلق القبول والإجـماع من المحكومين، والالتـزام بحكم الضمير، وحـرية وسائل الإعلام، وحرية الكلام بصفة عامة، وحريـة المجالس النيابية، وقبول الفروق الفـردية، وحرية المـلكية الخـاصة، كلهـا أمور تعـد من الحقـوق الأساسـية للإنسان. لقد قـامت ثورة ١٦٨٨ فى إنجلترا، وإعلان الاستـقلال الأمريكى، والإعلان الفرنسى لحقـوق الإنسان، كلها انبعثت من المذهب الـليبرالى. بعد تطوير التـجارة والصناعة فـى العصور الحديثـة، وبعد أن عانى جـموع أفراد المجتمعات الأوروبية والأمـريكية من صعود الطبقة الرأسمالـية والأرستقراطية وحصـولها على مزايـا عينية ومـادية، وكذلك تحريـر الاقتصاد من الـتدخل الحكومى، بعـد ذلك ومن هذا المنطلق أضيفـت المطالبة بتطبيـق نظام الفرص المتساوية إلـى الحقوق الأساسية للإنسـان. ذهب الاعتقاد فى المجتـمع الغربى الحديث إلى أن الـسوق سيتطـور ويتحسن من خـلال السعى الفـردى للثروة خارج نطاق تحكم الدولـة، وأن حرية السوق وحدها هى التى ستنـظم عملية العرض والطلب Supply / Demand. فى هذه المرحلة بدأت الاشـتراكية فى الاعتـراض والارتياب فى مـقاصد الـليبرالـية غيـر المقيـدة، وفى تفسـيرات الرأسماليين لها، مطالبة بتنظيم العمل فى الصناعة والتجارة.

أشار الاشتراكيـون إلى أن الحرية التى تسبب تكديسًا لا نهـائيًا للثروات والممتلكات لا تؤدى إلى حرية واستقلالية السوق، ولكنها تؤدى إلى الاحتكار والاستغلال، وعدم المسـاواة للفرص المتاحة للمتعامـلين فى سوق العمل. إن الرأسمالية غـير المحكومة هى التى تؤدى إلى انهيار وتحطيـم أساسيات السوق الحر من: حرية العمل، والفرص المتـساوية فى الإنتاج وتبادل السلع، والأمان فى العمل. جادل الاشتراكيون مع أصحاب مـذهب الرأسمالية غير المقيدة فى

أنه يوجد تناقض بين دفاع أصحاب مذهب الليبرالية عن الحرية السياسية والمساواة، وبين المبدأ الأساسى للرأسمالية وهو سياسة عدم التدخل Laissez Faire وذلك من منظور أن الليبرالية ستكون - فقط - صادقة فى أهدافها عندما تدعم المطالب البرجوازية Bourgeoisie من أصحاب الطبقة المتوسطة ضد استبداد الحكم ومزايا الأرستقراطيين Aristocratics وليس بتضليل السوق والحكومة بالمناداة بعدم التدخل فى الشئون الاقتصادية.

أيدت الاشتراكية الاتجاه الديمقراطى من أجل انتهاجها: مبدأ المساواة، وحق الترشيح والانتخاب لجميع أفراد الشعب بغض النظر عن عقائدهم السياسية أو الاقتصادية، وتطبيق مبدأ حكم الأغلبية. تطورت الديمقراطية والاشتراكية معا فى أوروبا الغربية فى خط متوازٍ مع الليبرالية، واصطبغتا بالروح الليبرالية التى سادت أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر. لم يكن من الضرورة التصاق الاشتراكية بالنظم الديمقراطية للحكم، فمبادئ: المساواة، واشتراكية الملكية، والتحكم فى الإنتاج، والاقتصاد المخطط، يمكن تحقيقها من خلال نظم سياسية أخرى قد لا تنتهج مبدأ الديمقراطية. لقد اعتقدت الاشتراكية فى وقت من الأوقات أنه يمكن الوصول إلى نهاية الطريق الاشتراكى من خلال تطبيق الوسائل الاشتراكية والسير فى الدروب الديكتاتورية. ففى بعض البلاد التى لا تنتهج التقاليد الليبرالية/ الديمقراطية، غالبًا ما تقودها الاشتراكية إلى النظم الفاشستية أو الديكتاتورية بحيث تتحكم الدولة وتسيطر على جميع مظاهر حياة الأمة وطاقاتها الإنتاجية. ومن ثم، فنظريا وعمليا تتوافق الاشتراكية وتتماشى مع أشكال شتى من الحكومات مثل: الفوضوية Anarchism (نظرية تذهب إلى أن جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها، وتنادى بإقامة مجتمع مرتكز على التعاون التطوعى بين الأفراد والجماعات)، والديكتاتورية Totalitarianism، والنظام الأبوى Paternalism (وهو نظام يقوم على إدارة البلاد من خلال نظام أبوى بواسطة الحكومة أو هيئة، أو شخص ذى

سلطان)، ونظم تسلوطية/عسكرية Militarism، ونظـم فاشيستية Fascism، وأخيراً قد تتماشى الاشتراكية مع النظم البرلمانية الديمقراطية.

تعتبر الشيوعية من الأشكال المتطرفة للاشتراكية، فكلا من الاشتراكية والشيوعية يتميزان بحكم الحزب الواحد، وبالتحكم فى الإنتاج، والاقتصاد المركزى المخطط الموجه بخطط تصنيع سريعة وقائمة على صناعات كبرى. فى الطرف الآخر يختلف المذهبان فى أن الشيوعية تركز على ضرورة الصراع الطبقى بين البروليتاريا، والبرجوازية، وقد يتجه الصراع فى النظام الشيوعى إلى العنف لإقامة نظام ديكتاتورى تسيطر عليه البروليتاريا، وتمحو الاختلاف والمفاضلة بين الطبقات المختلفة للشعب. على هذا الأساس تختلف الشيوعية عن الاشتراكية التى تسمح بوجود طبقات، وتحترم اختلاف الأيدلوجيات، وتنادى بتطبيق النظم البرلمانية الديمقراطية، وتعتبر أن "نظام شيوعى بدون طبقات" هو حلم يوتوبى من المستحيل تحقيقه.

ارتبطت الاشتراكية بالأديان السماوية وغير السماوية، فجميع الأديان والعقائد الدينية تدعو إلى المساواة والعدل والإحسان ومساعدة الضعيف والفقير. بدأت الاشتراكية المسيحية الحديثة فى خلال الثورة الفرنسية، فقد نادى فوشية للعودة إلى الاشتراكية المسيحية. وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر انتشرت الدعوة للاشتراكية المسيحية فى بلاد أوروبا الغربية لتزاحم الأيدلوجيات السياسية والاقتصادية الأخرى. أخفقت حركة المسيحيين الاشتراكيين فى إقامة حلقات نقاش لتحفيز اندلاع شرارة حركة جديدة لإنشاء مجتمع اشتراكى جديد قائم على المبادئ الاشتراكية المسيحية. فى عام ١٨٦٠ أصبحت حركة المسيحيين الاشتراكيين فى دور الاحتضار، ولكن ظهرت فى القـرن العشريـن أحـزاب مسيحيـة اشتراكيـة جديدة فى أوروبا الغربية لها ثقلها السياسى.

البنـك الدولـى

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رأت دول العالم أنه من الأجدى لها أن تتعاون فى التعمير بدلا من الصراع والتدمير. كان من نتاج مداولات مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods Conference الذى عقد فى عام ١٩٤٤ فى ولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية، إنشاء البنك الدولى World Bank والذى يتألف من البنك الدولى للإنشاء والتعمير (International Bank for Reconstruction and Development-IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية الاقتصادية International Development Agency- IDA بهدف تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية عن طريق مساعدتها فى زيادة إنتاجيتها كى تتحقق لشعوبها حياة أفضل وأكمل. كما أن هذا هو الهدف نفسه الذى تسعى لتحقيقه كل من مؤسسة التمويل الدولية (IFC) - التى تعمل بصورة وثيقة مع المستثمرين من القطاع الخاص فى كافة أنحاء العالم وتستثمر فى مؤسسات تجارية فى البلدان النامية - والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) - التى أنشئت لتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية عن طريق حماية المستثمرين من مخاطر الاستثمار غير التجارية. ويعرف البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار معًا باسم "مجموعة البنك الدولى".

البنك الدولى للإنشاء والتعمير هو أقدم المؤسسات الأربع فى مجموعة البنك الدولى وأكبرها، إذ إنه أنشئ عام ١٩٤٥، وهو بنك تملكه حكومات ١٨٠ بلدًا اكتتبت فى رأس ماله. وبموجب اتفاقية إنشاء البنك، لا يمكن بحث طلبات اكتساب عضويته إلا إذا كانت البلدان الراغبة فى ذلك أعضاء فى صندوق النقد الدولى، كما أن نسب اكتتاب البلدان الأعضاء فى رأس مال البنك مرتبطة بحصة كل منها فى صندوق النقد الدولى، والهدف من ذلك هو إظهار القوة النسبية لاقتصاد البلد المعنى. ولا يقدم البنك الدولى للإنشاء

والتعمير القروض إلا للمقترضين المتمتعين بالأهلية الانتمائية، ولا تقدم المساعدة إلا للمشروعات التى يحتمل أن تحقق عائداً اقتصادياً حقيقياً مرتفعاً للبلد المعنى. ومن سياسة البنك أنه لا يعيد جدولة أقساط سداد القروض، كما أنه لم يتعرض لخسائر تتعلق بالقروض التى قدمها. فقد حقق دخلاً صافياً فى كافة السنوات منذ عام ١٩٤٨ .

يحصل البنك الدولى للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية عن طريق اقتراضات متوسطة وطويلة الأجل من أسواق رأس المال فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. كما يقترض موارد مالية بأسعار السوق من البنوك المركزية والمؤسسات الحكومية الأخرى ويستند مركزه الائتمانى المتين فى الأسواق إلى مجموعة من العوامل قوامها سياسات الإقراض المحافظة، والمساندة المالية القوية من جانب الدول الأعضاء، والإدارة المالية الحريصة. وإلى جانب الاقتراضات، يحصل البنك الدولى للإنشاء والتعمير على مبالغ كبيرة من رأس ماله المدفوع، ومن أرباحه المحتجزة، ومن حصيلة سداد القروض التى قدمها.

أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية سنة ١٩٦٠ لتقديم المساعدة للبلدان النامية الأشد فقراً من غيرها بشروط تشكل عبئاً أخف على كاهل ميزان مدفوعاتها مما تشكله قروض البنك الدولى للإنشاء والتعمير. ولذلك تتركز مساعدات المؤسسة على أشد البلدان فقراً والذى يصل نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى فيها حوالى ألف دولار سنويا. وعضوية المؤسسة الدولية للتنمية مفتوحة لكافة البلدان الأعضاء فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير، وقد انضم ١٥٩ بلدا إلى المؤسسة. ويأتى معظم الموارد المالية التى تقوم المؤسسة بإقراضها على هيئة مساهمات من البلدان الأكثر ثراء، غير أن بعض البلدان النامية تقدم أيضا مساهمات للمؤسسة. كما تستكمل المؤسسة مواردها المالية بتحويلات متكررة من صافى أرباح البنك الدولى للإنشاء والتعمير.

لا تقدم المؤسسة الدولية للتنمية الاعتمادات إلا إلى الحكومات، على أن

تسدد فى فترة زمنية تتراوح بين خمس وثلاثين وأربعين سنة. وتقدم الاعتمادات بدون فائدة، غير أن هناك رسم خدمة سنويا يبلغ نصف فى المائة من المبلغ غير المسحوب من كل اعتماد تقدمه. وعلى الرغم من أن المؤسسة مستقلة من الوجهة القانونية والمالية عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير، فإنهما يشتركان فى جهاز الموظفين، كما أن المشروعات التى تساعدها المؤسسة يجب أن تفى بها المشروعات التى يساندها البنك.

يتوقف نجاح عمليات البنك على الثقة التى اكتسبها لدى المقترضين منه، وهى ثقة مبنية على الخبرة والمهارات الفنية التى أظهرها البنك على مر السنين أثناء العمل مع البلدان النامية الأعضاء فيه. ولا يجوز للبنك، بموجب اتفاقية إنشائه، التأثر بالصفة السياسية لأى من البلدان الأعضاء، أى أن الاعتبارات الاقتصادية فقط هى الاعتبارات ذات الصلة بعمله. وهو يسعى أيضًا لضمان أن البلد النامى المعنى يحصل على كامل قيمة ما يقترضه من المال. ولذلك فإن مساعدات البنك غير مربوطة بشروط توريد خاصة، بمعنى أنه يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات من أى من البلدان الأعضاء.

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦، ومهمتها المساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية عن طريق تشجيع نمو القطاع لخاص فى اقتصاديات تلك البلدان والمساعدة فى تعبئة رءوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض. ويبلغ عدد البلدان الأعضاء فى المؤسسة مائة وسبعين بلدًا. وتعتبر المؤسسة والبنك كيانين مستقلين من الناحيتين القانونية والمالية. إذ للمؤسسة جهاز موظفيها الخاص المعنى بالعمليات وبالشئون القانونية، ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشئون الإدارية والخدمات الأخرى.

وتقوم مؤسسة التمويل الدولية، فى إطار دورها المعنى بتمويل المشروعات، بتقديم القروض والاستثمار فى أسهم ملكية الشركات. وعلى نقيض معظم المؤسسات المتعددة الأطراف، لا تقبل المؤسسة الضمانات الحكومية للموارد التمويلية التى تقدمها، وهى تسعر الموارد التمويلية

والخدمات التى تقدمها - قدر الإمكان - وفق أسعار السوق، شأنها فى ذلك شأن المؤسسات المالية الخاصة، مع مراعاة تكلفة مواردها المالية، وهى تسعى لتحقيق عائد مربح من استثماراتها. كما أنها تتحمل مع شركائها فى المشروعات المسئولية الكاملة عن المخاطر التى قد تتعرض لها هذه المشروعات.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، أحدث عضو فى مجموعة البنك الدولى، أنشئت عام ١٩٨٨ ومهمتها الرئيسية تشجيع الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية فى البلدان الأعضاء من خلال ضمانات تقدمها للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، ومن خلال الخدمات الاستشارية والمشورة التى تقدمها للبلدان الأعضاء بغية مساعداتها فى تهيئة بيئة استثمار وقاعدة معلومات متجاوبتين ترشدان وتشجعان تدفق رأس المال. والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضًا كيان مستقل عن البنك الدولى. ولها جهاز موظفيها الخاص المعنى بالعمليات وبالشئون القانونية، ولكنها تستعين بالبنك فيما يتعلق بالشئون الإدارية والخدمات الأخرى، شأنها فى ذلك شأن مؤسسة التمويل الدولية، ويبلغ عدد أعضاء الوكالة حاليا ١٣٢ بلدًا.

منظمة التجارة العالمية

فى ١٥ أبريل ١٩٩٤ أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة فى مراكش قيام (منظمة التجارة العالمية) World Trade Organization - WTO. بعد أن قامت هذه المنظمة بمزاولة عملها فى ١/١/١٩٩٥ انتهى العمل باتفاقية الجات GATT. وكلمة الجات مشتقة من الأحرف الأولى من اسم (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) General Agreement on Tariffs and Trade. والجات هى معاهدة دولية كان الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها فى جنيف عام ١٩٤٧، كانت فكرة قيام هذه المعاهدة، من نتاج مداولات مؤتمر بريتون وودز الذى أقر قيام صندوق النقد الدولى International Monetary Fund- IMF، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

اشتملت اتفاقية "الجات" على المبادئ والأسس والقواعد التى تحكم النظام التجارى العالمى الجديد لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شارك فى توقيع هذه الاتفاقية ثلاث وعشرون دولة هى: (أمريكا / بريطانيا / استراليا / نيوزيلندا / كندا / فرنسا / بلجيكا / هولندا / لوكسمبرج / النرويج / سوريا / لبنان / تشيكوسلوفاكيا / البرازيل / شيلى / كوريا / جنوب إفريقيا / روديسيا / الهند / باكستان / الصين / سيلان / بورما).

تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ست عشرة مادة عامة تغطى مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التى تحكم عمل المنظمة وتتلخص وظائف المنظمة فى النقاط الرئيسية التالية:

* تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الجات"، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضى بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها أو للشروع فى أى جولات مستقبلية للمفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.
* الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات والتى تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدولة.
* وضع ضوابط تحرير التجارة فى السلع المصنعة.
* تشمل الاتفاقية أيضًا على بنود توافر معاملة خاصة لفئات معينة من الدول مثل الدول الداخلة حديثًا فى الاتفاقية، وصغار الموردين والدول الأقل نموا.
* تحرير التجارة الخارجية فى قطاع الخدمات وإخضاعها لأسس التجارة متعددة الأطراف.

تضمنت الاتفاقية أيضًا بنودًا خاصة بحقوق الملكية المرتبطة بالتجارة، وحقوق التأليف والطباعة والمصنفات الفنية والأدبية، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية.